المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: ظاهرة الفساد في العراق بعد عام 2003 دراسة: في (الأسباب والآثار والمعالجات)
اسم الكاتب: أ.م.د ناظم نواف أبراهيم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2258
تاريخ الاسترداد: 2025/06/15 11:55 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

ظاهرة الفساد في العراق بعد عام ٢٠٠٣
دراسة: في (الأسباب والآثار والمعالجات)

ا.م .د ناظم نواف أبراهيم(*)

مقدمة :-

تعد ظاهرة الفساد(corruption phenomena)من المشكلات الاساسية التي أضحت تهدد الدول في مختلف المجالات ، وعلى ذلك فأنها مثلت وتمثل تحد واضح للتنمية الاقتصادية والاجتماعية معا .

والملاحظ إن هذه الظاهرة (الفساد) ليست وليدة اليوم ، وإنما ترجع إلى زمن بعيد إذ لا يختلف اثنان على إن كافة دول العالم تواجه على قدر معين من الفساد ، ومن المعلوم أيضا إن أي مشكلة عندما تتفاقم في بلد ما ، هذا يرجع إلى وجود أسباب ومثيرات تساند هذه المشكلة في شيوعها وديمومتها، وهذا يعني أيضا إن فقدان الدولة للقوانين والضوابط الرادعة، وانعدام آليات المحاسبة يؤدي إلى تفاقم الفساد، وهو ما حصل للدول التي تعرضت الى انتهاكات الحروب المدمرة والحصار والاحتلالات العسكرية وهذا ما حصل في العراق .

وهنا لا تقتصر ظاهرة الفساد على الدول النامية بل تشمل أيضا الدول المتقدمة ، إذ لا علاقة للفساد بتخلف أو تقدم الدول بقدر ما له علاقة بالتنشئة النفسية وأخلاقيات الوظيفة العامة والمستمدة من قواعد السلوك الأخلاقي في المجتمع المعني. بمعنى آخر لا يوجد على ظهر المعمورة (الأرض) تلك الدولة الفاضلة التي تخلوا تماماً من ظاهرة الفساد ولكن القضية اليوم والتي تشغل تفكير الكثير من الشعوب والعراق بضمنتها موضوع البحث ، ليست في وجود قدر من الفساد في معاملاتها اليومية، بل في حجم الفساد واتساع دائرته وتشابك حلقاته ، وترابط آلياته بدرجة لم يسبق لها مثيل في تاريخ العراق ،الأمر الذي يهدد استقرار البلد، بدءاً بالأمن وما ينتج عنه من شل المسيرة التنموية وعملية البناء والتي تنطوي على تدمير القدرات الاقتصادية والإدارية والمالية على السواء.

لذا أصبحت الدولة عاجزة على مواجهة تحديات الفساد في إعادة أعمار البلد وبناء البني التحتية بعدما دمرتها سياسات السلطات التي حكمت العراق على مر تاريخه قبل وبعد احتلاله

(*) رئيس قسم النظم السياسية، كلية العلوم السياسية/الجامعة المستنصرية.

من قبل القوات الأمريكية – البريطانية عام ٢٠٠٣ . واغلب هذا الحال مرجعه إلى فقدان القوانين والضوابط الحكومية ، وانعدام آليات المحاسبة والعقاب والذي أنتج حاضنة للفساد بمختلف صوره وأشكاله .

ولعل ما أفصحت عنه وقائع ظاهرة الفساد في العراق ، وبحسب ما أشار إليها مدير فرع الجنوب لهيئة النزاهة ، إلى إن الفساد في العراق ظاهرة قديمة ، أصابت الجهاز السياسي والإداري منذ نشأة الدولة العراقية عام ١٩٢١ واستفحلت بعد انقلاب ١٩٦٨ ، وكان للتغييرات السياسية ودخول القوات الامريكية عام ٢٠٠٣ والذي أنتج الى وجود نخب سياسية مختلفة الأطياف ، اتضح هدفها الاساس وكما تناقلته التقارير ووسائل الاعلام المختلفة ، في توزيع المنافع والحصص في السلطة ، من وزارات وادارات عامة على اساس المحاصصة الطائفية (التوافقية)، وهذا ما انعكس على واقع العراق أرضا وشعباً وفي مختلف مجالاته، وعلى هذا الاساس جاء هذا البحث مهتماً بهذه الظاهرة (الآفة) في العراق ، من اجل تحديد اسبابها وسلبياتها الانتشارية في نسيج المجتمع وسلوكيات وطريقة اداء السلطات المتعاقبة لحكم البلد ، لكي يتم تأسيس اطار عمل مؤسسي ليتسنى لنا تحديد المشكلة ووضع اليات علاجها بكل صورها وأشكالها وفي كافة المجالات ومن اهمها الفساد السياسي (الكبير) والذي يتبعه الفساد الاداري والمالي حتماً .

١–اهمية البحث : تكمن الاهمية في دراسة ظاهرة الفساد في العراق ، بالكشف عن اسباب الظاهرة وسبل تفاقمها ، والحالات التي تم الكشف عنها من الجهات المختصة ، ولم يتخذ أي رادع قانوني بحق مرتكبي الفساد ، بسبب الحصانة والحماية التي توفرها الجهات الماسكة بالسلطة لبعض اعضائها الفاسدين ،الامر الذي يستوجب الى معرفة الشعب بمظاهر وصور الفساد المنتشرة، وإيجاد افضل الحلول الناجعة للحد من اثار الظاهرة بمختلف انواعها.

٢–اهداف البحث :يكمن الهدف من الدراسة بالوقوف على تشخيص اسباب الظاهرة ايضا ونتائجها وإمكانية ايجاد العلاجات الاجرائية والحلول لتلافي مسبباتها ، لانها تعد حقيقة اكبرتحد لأمن واستقرار العراق اذا ما استمرت بشكلها الحالي دون حلول ، وبالشكل التالي :

ا–ايجاد ستراتيجية فعالة لتشخيص الظاهرة ومحاربتها .

ب–مواجهة الظاهرة عن طريق تشريع القوانين الرقابية والعقابية الهادفة الى تحقيق المصلحة العامة للبلد.

ج– ايجاد دراسات علمية رصينة تبحث في واقع الفساد في العراق .
د– بث روح التعاون بين اوساط الشعب من خلال فتح الدورات وعلى كافة المراحل ، بمعنى تصحيح التنشئة الاجتماعية وتكريس روح المواطنة ونبذ التفرقة بين كافة شرائح الشعب .
٣–اشكالية البحث : نشأت ظواهر مختلفة مرتبطة بسلوك الانسان العراقي ، والمتمثلة بعدم نزاهة البعض (سلوكياً ، وظيفياً ومالياً) وذلك لتهيئة الظروف الملائمة لتلك الظواهر غير القويمة ،منها السياسات الخاطئة للأنظمة السياسية التي حكمت العراق ، والحروب العسكرية المدمرة والحصار الجائر بحق الشعب العراقي ،واخير الاحتلال العسكري وما افرز من انهيار الدولة بمؤسساتها ،وما انتج من سلب ونهب لثروات البلد، وتأسيس دولة على انقاض الدولة الاستبدادية السابقة على اساس المحاصصة وهي عاجزة عن مواجهة مخاطر الفساد والارهاب والعنف . فضلا على مخاطر تحديات العولمة والتغيرات الاقليمية والدولية ، والتي انعكست سلبا على واقع العراق الان.
٤–فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها : ان ظاهرة الفساد في العراق لها أسبابها السياسية والاقتصادية والاجتماعية السلبية انعكست وبصورة خطيرة على واقع الشعب الحالي الأمر الذي ينسحب على مستقبله أيضا، واغلب الأسباب ترجع إلى الأداء الحكومي المضطرب والذي هو نتاج للعلاقة غير المتوازنة بين السلطات السياسية (العليا) والإدارية (المحلية) وبين الشعب بكل اطيافه.هنا تثار العديد من التساؤلات عن الظاهرة وبالشكل التالي :
ما هي أسباب الفساد في العراق ؟ وهل هناك تأثير للفساد على أداء الحكومة وعلى واقع الشعب ؟ هل تم تشخيص أسبابه ؟ هل شكل الاحتلال الأمريكي –البريطاني عام ٢٠٠٣ احد الأسباب الرئيسة لإثارة وتفاقم الفساد ؟هل يتبع الفساد السياسي فسادا إداريا وماليا حتما ؟ وما هي الحلول الاجرائية الناجعة السريعة للحد من تفاقم افة الفساد ؟
٥–مناهج البحث : اعتمد البحث على العديد من المناهج في إثبات ودحض فرضيته لاسيما المنهج التحليلي والمنهج الوصفي والمنهج الاستنباطي والاستدلالي للاستفادة العلمية.
٦–خطة البحث : تم تقسيمها على المباحث الاتية فضلا على المقدمة والخاتمة :
المبحث الأول :إطار مفاهيمي لظاهرة الفساد .
المبحث الثاني : دراسة في أسباب الفساد وأثاره في العراق.

المبحث الثالث : المعالجات المطروحة لمكافحة الفساد السياسي والإداري والمالي في العراق .

ثم الخاتمة والاستنتاج والتوصيات وقائمة الهوامش .

المبحث الأول : إطار مفاهيمي لظاهرة الفساد :-

أولا : تحديد مفهوم الفساد وتصنيفاته .

ثانيا : أنواع الفساد والياته الرئيسة .

مما لاشك فيه ان الكتابة في بحث عندما يتأهب الباحث للقيام به ، يتطلب ذلك تحديد ولو بشيء من الايجاز ، المفاهيم الرئيسة والتي تأخذ مكاناً في بحثه ، وفي بحثنا المتواضع لابد من ان نهتدي بمفاهيم اساسية وهي : تحديد مفهوم الفساد لغة واصطلاحاً وكذلك في معنى الفساد السياسي والاداري والمالي ، لكي يستطيع الباحث والقارئ معاً من الاسترشاد والادراك لاستيعاب معنى هذه الظاهرة- بطريقة علمية منهجية سليمة لحيثيات البحث دون ارباك او ملل وبشكل موجز ، وسيتم تناول ذلك بالاتي :

اولا : تحديد مفهوم الفساد وتصنيفاته .

١-مفهوم الفساد لغة : لعل البدء بالمفاهيم اللغوية يساعد على الانطلاق في تفسير معنى الفساد والذي يعني في معاجم اللغة هو : من فسد ضد صلح ، والفساد لغة البطلان، فيقال فسد الشيء ، أي بطل واضمحل ، بمعنى صار فيه عطب او تلف ما ، او خرج الشيء عن اعتداله ، لذا ياتي المفهوم اللغوي للفساد على عدة معان بحسب موقعه ، فقد ذكر مفهوم الفساد والمفسدين في القران الكريم في عدة آيات ، تضمنت شتى انواع الفساد ، موضحة خطورته ونتائجه على المجتمع وفقا بالاتي :فهو الجذب والقحط :كما جاء في قوله تعالى : (ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس)[١] او عصيان مشيئة طاعة الله[٢] ، وقوله تعالى (وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض ، قالوا إنما نحن مصلحون)[٣] ، والفساد يعني الهلاك : في قوله تعالى (لتفسدن في الأرض مرتين)[٤] ، وذكر في محكم كتابه (ولو اتبع الحق أهواءهم لفسدت السماوات والأرض ومن فيهن)[٥] أي هلكت . والفساد يعني

---

١ - القران الكريم :سورة الروم ، الآية (٤١) .

٢ - أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير ،تفسير ابن كثير ،ج ٢٣ ،دار المفيد :بيروت ،١٩٧٨ ،ص٤٣٦.

٣ - القران الكريم :سورة البقرة ،الآية (١١) .

٤ - القران الكريم :سورة الإسراء ،الآية (٤) .

٥ - القران الكريم :سورة المؤمنون ، الآية (٧١) .

القتل كما في قوله تعالى (وقال الملا من قوم فرعون ، انذر موسى وقومه ليفسدوا في الأرض)[٦]، وجاء أيضا (إن يأجوج ومأجوج مفسدون في الأرض)[٧] ويعني قاتلين .

وكذلك الفساد يعني الخراب والظلم والجور : بقوله تعالى (وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها)[٨] ، وقوله تعالى (إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها)[٩]، بمعنى خربوها . والفساد يعني السحر: اذ قال تعالى (إن الله لا يصلح عمل المفسدين) [١٠] أي السحرة، وتناولت المعاجم العربية مادة (ف س د) بمعاني عدة تتقارب جميعها في الفكرة والمعنى ، لذا نجد ان المنجد في اللغة قد فسر الفساد ب : فسد ، فسد ، فساداً ، فسوداً ضد صلح فهو فسيد فسد ، فاسد ،القوم اساؤا إليهم ففسدوا عليه ، فالفساد ، يعني اللهو ، اللعب ، مفساد ، المفسدة ، مصدر الفساد او سببه [١١] .اما صاحب لسان العرب فقد تناوله في مادة (ف س د) فسد : الفساد ضد الاصلاح ، فسد يفسد ويفسد مفسد فساداً وفسوداً ، فهو فاسد وفسيد ، فيهما ولايقال الفسد وأفسدته انا [١٢] كما في قوله تعالى (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً ، أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف او ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم)[١٣] ، أي هم فسدى ، وفي هذه الاية تأكيد القران الكريم على تحريم الفساد كلياً وان لمرتكبيه الخزي والعار في الدنيا والآخرة .

٢- الفساد اصطلاحاً :

الفساد : ظاهرة عالمية تهدد الشعوب وتعرقل مسيرتها التنموية ، وتعطل آلياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وتكرس حالة الفقر والانقسام والتخلف ، وتعدم الإحساس بالمواطنة . والحقيقة هنا ما من ظاهرة تشابكت فيها الأبعاد الاقتصادية ، السياسية ، الاجتماعية والثقافية مثل ظاهرة الفساد ، كما مؤشر في الشكل التالي رقم (١) .

الشكل رقم(١) يوضح الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية لظاهرة الفساد .

---

٦ – القران الكريم :سورة الأعراف ،الآية (١٢٧) .

٧ – القران الكريم :سورة الكهف ، الآية (٩٤)

٨ – القران الكريم : سورة البقرة ، الاية (٢٠٥) .

٩– القران الكريم :سورة النمل ،الآية (٣٤) .

١٠– القران الكريم :سورة يونس ،الآية (٨١) .

١١– نقلا عن : سالم محمد عبود ،ظاهرة الفساد الاداري والمالي ،دار الكتب والوثائق ،بغداد ،ط٢ ،٢٠١١ ،ص٢٢.

١٢– المنجد في اللغة مادة (ف س د)دار المشرق :بيروت ط٣٨ ،٢٠٠٠،ص٣٨٣ .

١٣– القران الكريم :سورة المائدة ،الاية (٣٣) .

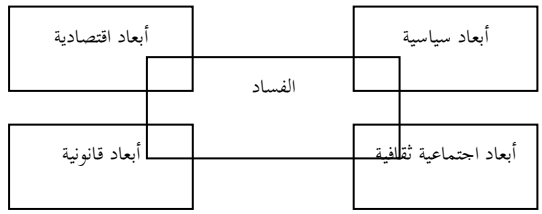

الشكل :– من إعداد الباحث

إن الطبيعة المعقدة لظاهرة الفساد جعلت منه صعب الاتفاق على تعريف واحد ، وذلك لان ظاهرة الفساد قابلة للتكيف في مختلف المجتمعات بما فيه من المرونة ، وعليه فقد تجنب مندوبو أعضاء الأسرة الدولية تبني تعريف شامل للفساد حتى إن (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي وقعت في المكسيك في كانون الأول عام ٢٠٠٣ لا تحتوي تعريفا شاملا وتركت الحال مفتوح للدول الأعضاء لمعالجة أشكال الفساد المختلفة التي تنشأ مستقبلا [١٤] .

إلا إن دواعي التحليل العلمي يتطلب ضرورة تعريف الظاهرة . لان التوصيف لهذه الظاهرة يساعد على فهم الخصائص الأساسية لها ، فضلا عن تلبية مقتضيات الدراسة العلمية ، من اجل بحث السبل الملائمة لعلاجها . لذلك تنوعت المصادر والأدبيات في تحديد وتشخيص ظاهرة الفساد ، حيث برزت الظاهرة حسب حالها وبحسب شكلها ونوعها وتأثيرها وبيئة ظهورها . وتأثرها بالحقل العلمي للباحث في التعريف . فالسياسي يركز على علاقة الفساد بشرعية الحكم ونماذج القوى السياسية ودور منظمات المجتمع المدني ، في حين يركز الاقتصادي على العلاقة ما بين الاستثمار والتنمية الاقتصادية من جهة ونوعية المؤسسات الحكومية من جهة أخرى، أما الاجتماعي فيرى الفساد كعلاقة اجتماعية تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي فيما يرتبط بالمصلحة العامة ، فيما يرى القانوني ان الفساد انحراف عن الالتزام بالقواعد القانونية [١٥] .

ولعل التعريف الابرز والأكثر اعتمادا هو الذي استخدمته لاول مرة مؤسسة البنك الدولي واعتمد في جميع الدراسات وهو (الفساد يعني اساءة استخدام الوظيفة العامة لتحقيق منافع

---

[١٤] – محمود عبد الفضيل ،مفهوم الفساد ومعاييره ،مجلة المستقبل العربي ،بيروت ،العدد ٣٠٩ ،٢٠٠٤ ،ص٣٤ .

[١٥] – داوود خير الله ،الفساد كظاهرة عالمية واليات ضبطها ،مركز دراسات الوحدة العربية :بيروت ،٢٠٠٤ ، ص١–٢ .

خاصة) أو الاستغلال السيئ للوظيفة العامة والمتمثلة ب(الرسمية)من اجل تحقيق المصلحة الخاصة [١٦]. وهذا يعني التصرفات التي يقوم بها رجال الدولة للحصول على مزايا ومكاسب شخصية، وأمثلة ذلك (التحايل بالقانون كغسيل الاموال، التعامل بالسوق السوداء، العمولات، العقود التي تبرم بين الحكومات أو الاستحواذ على المال العام والاتجار بالمخدرات وغيرها)[١٧].

ويمكن استعراض العديد من التعاريف للفساد وردت في مصادر عديدة أجنبية وعربية ومنها الاتي :-

عرفت موسوعة العلوم الاجتماعية الفساد: بأنه سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق ارباح خاصة، وهو ايصا: الخروج عن القانون والنظام العام وعدم الالتزام بهما من اجل تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية واجتماعية للفرد ولجماعة معينة[١٨]. اما صندوق النقد الدولي (IMF) فعرف الفساد (بأنه علاقة الأيدي الطويلة التي ترمي إلى استحصال المنافع من هذا السلوك، لشخص واحد أو مجموعة ذات علاقة بين الأفراد. ويتحقق هذا الإجراء حينما يتقبل الموظف الرسمي الرشوة أو يطلبها أو يستجديها أو يبتزها[١٩]. وقد عرف مايكل جونسون الفساد على انه (سوء استخدام أطراف وإفراد عموميين للأدوار والموارد العمومية واستخدامها لإغراض غير مشروعة من النفوذ السياسي)[٢٠]. والفساد سلوك غير أخلاقي وغير قانوني صادر بصورة خاصة من شخص في السلطة، أو موظفين استغلوا مناصبهم لخدمة مصالحهم الخاصة، وكذلك الفساد يعني تجاوز الموظف المختص في السلطة على القيم والمبادئ والأخلاق لتحقيق مزايا ومنافع مادية غير مشروعة تقع تحت طائلة القانون، مثل الاستيلاء على عقارات وأملاك عامة، أو خاصة والعمل بالرشوة كوسيلة لانجاز معاملات رسمية [٢١].

---

[١٦]– منظمة الشفافية الدولية ،تقرير الفساد العالمي لعام ٢٠٠٧ .

[١٧]– مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، تحديات الفساد الاداري في العراق،مجلد ٢، العدد الاول،٢٠٠٥ ، ص٨٤ .

[١٨]– مورد باولو ، التمويل والتنمية ، ١٩٩٨ ،ص١١ .

[١٩]– علي احمد فارس ،جيل الازمات :الفساد الاداري نموذجا : على الموقع : http://mcsr.net

[٢٠]– سالم محمد عبود ، ظاهرة غسيل الاموال ، دار المرتضى ،بغداد ،٢٠٠٧ ،ص٢٧ .

[٢١] – سالم محمد عبود ،ظاهرة الفساد الاداري والمالي ، مصدر سبق ذكره ،ص١٩ .

وفقا لذلك يعد الفساد على وجود مسبب (فاعل) يملك القوة والنفوذ في السلطة معا لتحقيق المزايا والمنافع الخاصة، وبالشكل التالي:

ا–إساءة استعمال السلطة الموكلة اليهم.

ب –تحقيق منافع ومزايا خاصة.

ت– خرق القوانين.

والملاحظ ان معظم التعريفات انفة الذكر تحصر الظاهرة في مجال إساءة استخدام السلطة العامة. وفي ذلك يقدم قاموس أكسفورد (oxford English dictionary) ثلاثة تعريفات للفساد– يشير اولها الى الفساد المادي بـ(التحلل المادي للموارد الطبيعية) وثانيها ينصرف الى الفساد الأخلاقي (الانحلال الأخلاقي) أما التعريف الثالث فيرتبط بالفساد الاجتماعي –الاقتصادي، ووفقا لهذا القاموس يعرف الفساد بانه: الانحراف عن مبادئ الأمانة في أداء الوظائف العامة او القيام بممارسات يشوبها الفساد في مؤسسات الدولة او الإدارات الحكومية وذلك مقابل الحصول على منافع خاصة[٢٢].

وفقا لما تقدم نجد ان بذور الفساد تنبت في مجال التعامل بين مؤسسات الدولة والإدارات الحكومية والقطاع العام من جانب ، وافراد المجتمع الطبيعيين والمعنويين من جانب اخر ، فهناك العديد من موظفي الدولة او موظفي الحكومة الفاسدين وعلى الجانب الاخر يوجد العديد من افراد المجتمع المفسدين [٢٣] .

وعليه نجد مهما يكن أمر الفساد ، فهو مؤشر على وجود أزمة أخلاقية وعن غياب القواعد والأسس والضوابط التي تحكم سلوك الفرد والمجتمع ، الأمر الذي ينتج عنه فقدان الجهاز الحكومي المعني لكيانه الفعلي متجها به الى تحقيق منافع خاصة لمجموعة فاسدة من الموظفين داخل النظام القائم ، بمعنى اخر ان قواعد ونظم العمل الرسمية قد حلت محلها ، إجراءات وقواعد مختلفة ومتصارعة تخدم اهداف ومصالح التجمعات الفاسدة والمتعايشة داخل النظام السياسي [٢٤] . ويخرج من بين التعاريف المذكورة تعريف للفساد بانه : الخروج

---

[٢٢] – كمال امين الوصال ، الفساد :دراسة في الاسباب والاثار الاقتصادية / مجلة عالم الفكر ،الكويت ،العدد٢ ،المجلد ٣٨ ،٢٠٠٩ ، ص٣٢٢ .

[٢٣] – المصدر ،نفسه،ص٣٢٥ .

[٢٤] – المصدر نفسه ، ص ٣٢٦ .

عن القواعد الأخلاقية وغياب الضوابط التي يجب ان تحكم السلوك ومخالفة الشروط الموضوعية للعمل ، وبالتالي ممارسة كل ما يتعارض مع هذه وتلك[٢٥] .

وتخلص الدراسة الى تعريف الفساد بمفهومه الواسع بأنه : ظاهرة اجتماعية مرضية عامة ، ذات أبعاد مختلفة مرتبطة بالمنظومة العامة للمجتمع برمته ، وتصب اغلبها في محاولات احتكار السلطة (عامة او خاصة) من قبل المتنفذين فيها ، على نحو يتعارض مع القواعد التي جاءت من اجلها .

ثانيا– أنواع الفساد والياته الرئيسة :

من خلال ما ورد من تعار يف ذات الرؤية المختلفة ، نجد ان الفساد له أنواعه وأشكاله المختلفة ، وعند البحث في محتويات الفساد ، نجد ايضا ان الأخير يصنف الى عدد من الأنواع والمسميات بحسب البيئة والمجال وطبيعة المجتمع وأسبابه وأثاره وكما موضح بالجدول رقم (١) .

جدول رقم (١) يوضح أنواع الفساد وخصوصياته :

نوع الفساد	أسبابه (مصدره)	شمولية تأثيره	كلفة معالجته	سرعة معالجته	درجة وضوحه (علانيته)
السياسي(الكبير)	كبار المسؤلين السياسيين	شامل	مكلف جدا	بطيء	واضح الى متوسط الغموض
الإداري(الصغير)	صغار موظفي الحكومة	شامل	إجماله مكلف جدا	بطيء	واضح ومبطن
الاقتصادي	كبار وصغار موظفي الحكومة	شامل	مكلف جدا	بطيء	علني وواضح
الاجتماعي	المجتمع وعاداته	شامل	مكلف جدا	بطيء جدا	واضح جدا
الثقافي	الإعلام وقرائه	شامل	مكلف جدا	بطيء جدا	علني ومبطن
الشامل	جميع أجهزة الدولة والشركات العامة	شامل	مكلف جدا	بطيء جدا	واضح جدا
الجزئي	أجهزة محدودة وموظفين محددين	محدود	متوسط	سريع	غير واضح

الجدول من : أعداد الباحث .

لذلك نرى إن استكمال الإطار ألمفاهيمي يستوجب البحث في أنواع الفساد والمعايير المستخدمة في تحديد ماهية الفساد وعليه يمكن بلورة ذلك بالاتي :

---

[٢٥] – رحيم حسن العكيلي ،الفساد :تعريفه واسبابه واثاره ووسائل مكافحته ، مجلة دراسات قانونية ، بيت الحكمة ،بغداد ،العدد ٢٣ ،٢٠٠٩ ،ص٨١ .

الفساد السياسي : يمارس هذا النوع من الفساد من قبل الزعماء السياسيين ، أي من هم على قمة الهرم السياسي ، بدءا من رئيس الدولة مرورا بالوزراء وكبار المسؤلين وهذه القيادات غالبا ما تتمتع بسلطات واسعة ، لاسيما في صياغة القوانين وتشريعها وتطبيقها [٢٦] . واخطر مافي هذا النوع من الفساد في قيام القيادات السياسية بسرقة اموال الشعب ، على نحو مباشر او تحويل ارصدة مالية حكومية ، او اصول مملوكة للدولة الى ممتلكات خاصة لهم ، وهنا تتلاشى الحدود بين اموال الشعب واموال السلطة الحاكمة ، وتتمثل مظاهر الفساد السياسي في : الحكم الشمولي الفاسد وفقدان الممارسة الديمقراطية في الحكم ، وسيطرة النخب الحاكمة على اقتصاد البلد ، وتفشي المحاصصة والمحسوبية [٢٧] . لذلك عرف الفساد السياسي بانه اساءة استخدام السلطة العامة لاهداف غير قانونية ، وغالبا ماتكون سرية لتحقيق مكاسب خاصة [٢٨].

٢- الفساد الإداري :ان هذا الفساد يتم على مستوى الإدارات والوحدات الحكومية ، من قبل صغار موظفي الحكومة [٢٩] . إثناء تأدية مهام وظيفتهم في منظومة التشريعات والقوانين ، ومنظومة القيم الفردية ، وهذا النوع غالبا ما يواجهه أفراد المجتمع بشكل يومي عند التعامل مع جهات حكومية ، مثل ادارة الضرائب ، ووحدات منح التراخيص ، واقسام الشرطة والمستشفيات العامة وغيرها [٣٠] . وفي الغالب يتعاطى هذا الشكل من الفساد مع صغار الموظفين ، وقد يظهر الاخير بصيغ عدة منها : الانحراف الاخلاقي لبعض المسؤلين ، بيع او تأجير أملاك الدولة لتحقيق مكاسب خاصة ،، الاستقلال السيء للوظيفة العامة ، وشيوع ظاهرة ضعف القدرات الإدارية والعلمية لدى القيادات الإدارية النافذة بسبب الابتعاد عن الاسس الموضوعية في الاختيار والتعيين ، واسناد دوائر الدولة الى غير المؤهلين لإدارتها وفقا للمحاصصة والمحسوبية وغيرها ، وهذا يعني بان الفساد الإداري يعني بانه : سلوكيات الموظف الحكومي غير المنضبطة على وفق المعايير السليمة والرشيء المقنعة والعينية ،

---

[٢٦] – كمال امين الوصال ،مصدر سبق ذكره ،ص٣٣٠ .

[٢٧] – سالم محمد عبود ، ظاهرة الفساد الاداري والمالي ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٧ .

[٢٨] – رحيم حسن العكيلي ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٣٠ .

[٢٩] – كمال امين الوصال ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٣٠-٣٣١ .

[٣٠] – سالم محمد عبود ، ظاهرة الفساد الاداري والمالي ، مصدر سبق ذكره ،ص٤٦ .

ووضع اليد على المال العام والحصول على مواقع متقدمة للابناء والاقارب في الجهاز الوظيفي [٣١] .

ويقسم الفساد الاداري من حيث الانحراف الى عدة مجموعات بالاتي [٣٢] .

أ–الانحرافات التنظيمية وتتمثل ب : عدم احترام المهنة او الوظيفة . التراخي عن العمل . وعدم الالتزام بالتعليمات وأوامر الرؤساء . وإفشاء إسرار العمل .

ب– الانحرافات السلوكية وهي بالآتية : سوء استعمال السلطة – المحسوبية والوساطة – عدم المحافظة على سلامة وكرامة المهنة او الوظيفة .

ت– الانحرافات المالية : مخالفة الأحكام والقواعد المالية المنصوص عليها – الإسراف في استخدام المال العام – فرض الغرامات غير القانونية لسوء استغلال المناصب .

٤– الانحرافات الجنائية ومنها : الرشوة والتزوير والاختلاس وغيرها .

٣– الفساد الاقتصادي – يتمثل هذا الفساد بمجمل الانحرافات المالية ومخالفة الاحكام والقواعد المالية التي تنظم العمل المالي والاداري في الدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات المرتبطة بمؤسسات الرقابة المالية ، كالجهاز المركزي للرقابة المالية والمتخصص بفحص ومراقبة حسابات اموال الدولة والهيئات العامة والشركات المختصة ، ويشمل صفقات وتوريد الاسلحة عالية الكلفة وانتشار الجريمة المنظمة منها غسيل الاموال ، المخدرات ، تهرب ضريبي وكمركي ، واستغلال المساعدات الانسانية خارجا عن اهدافها [٣٣]

٤– الفساد الاجتماعي – ويشمل قطاع كبار المسؤلين الأخلاقية ، الاتجار بالبشر ، ومافيات استغلال الاطفل والقاصرات لاعمال لااخلاقية ، وهذا يتمثل بالاعمال والانحرافات الاخلاقية والسلوكية المرتبطة بسلوك الموظف في دوائر الدولة ، كقيامه باعمال مخلة بالحياء في وقت ومكان العمل ا وان يستغل السلطة لتحقيق مزايا اومكاسب خاصة على حساب المصلحة العامة ، ويكون معيار المحسوبية بشكلها الاجتماعي الاساس في الاختيار دون الاخذ بمعيار الكفاءة والخبرة [٣٤] .

---

[٣١] – خضر عباس عطوان ، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد ، المؤتمر العلمي السنوي ٢٠٠٨ ، هيئة النزاهة ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٠٢–٢٠٣ .

[٣٢] – سالم محمد عبود ، ظاهرة الفساد الاداري والمالي ، مصدر سبق ذكره ،ص ٥١ .

[٣٣] – المصدر نفسه ،ص٤٧ .

[٣٤] – المصدر السابق ،ص٤٦ .

وكذلك يقسم الفساد وفقا لمستوى حجم السلطة الى نوعين هما :

١-الفساد الكبير (cross corruption) : يلاحظ هذا النوع من الفساد في اعلى المستويات الحكومية ، والذي يقوم به كبار المسؤلين لتحقيق مصالح مادية كبيرة ، مما ينتج عنه فقدان الثقة بالحكومة ، ويكون ذلك من خلال تورط عناصر السلطة بسرقة وتهريب اموال الدولة والمشاركة في صفقات ذات مبالغ مالية وعقود عالية الكلفة [٣٥] .وكذلك التلاعب باتفاقيات سرية مع اطراف داخل وخارج البلد مما يصعب تشخيص هذا الفساد .

٢- الفساد الصغير (minor corruption) : يسمى هذا الفساد بفساد الدرجات الوظيفية الدنيا او التافه ، ويقوم على تحقيق مكاسب او مبالغ نقدية صغيرة ،او تعيين الاقارب عن المحسوبية والتعامل بالرشي (البرطيل) او العمولة لتسهيل مهام اصحاب المصالح ورجال الاعمال وانجاز معاملاتهم بصورة علنية او سرية ، وغالبا تكون ممارسة من قبل فرد دون تنسيق مع الاخرين ، لذا ينتشر بين صغار الموظفين ، وهم من ذوي الرواتب القليلة وسعي هؤلاء لرفع دخولهم وتحسين مستوياتهم المعيشية [٣٦] .اما انواع الفساد من حيث سعة الانتشار فتقسم بالاتي :

١-فساد دولي : يتسم هذا النوع من الفساد بانه ياخذ نطاقا عالميا ، عابرا للحدود ضمن ما يطلق عليه اليوم ب العولمة ، يفتح المعابر والحدود تحت مظلة ونظام الاقتصاد الحر ، وهنا ترتبط المؤسسات الاقتصادية للدولة داخل البلد وخارجه بالكيانات السياسية وقيادته لتحقيق منافع اقتصادية خاصة ، لذا يكون هذا النوع من الفساد أخطبوطيا وهو الأخطر نوعا .

٢- فساد محلي : وهذا ينتشر داخل البلد الواحد في نشأته الاقتصادية وضمن المناصب الصغيرة ، ومن اللذين للارتباط لهم خارج الحدود مع شركات او كيانات كبرى [٣٧] .

والفساد من حيث التنظيم يقسم الى ما يلي [٣٨]:

١-الفساد المنظم : يكون هذا الفساد منظم وقد يكون مرتبطا بأجندات خارجية ، وغالبا ما يكون ذات توجه واسع النطاق من الاشخاص المتورطين فيه ، ويشمل

---

[٣٥] – محمد الصيرفي ، الفساد بين الاصلاح والتطور الاداري ، الاسكندرية ، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع ،القاهرة ،٢٠٠٨ ،ص٣٠ .

[٣٦] – سالم محمد عبود ،ظاهرة الفساد الاداري والمالي ،مصدر سبق ذكره ،ص ٤٣ .

[٣٧] – المصدر نفسه ،ص٤٤ .

[٣٨] – رباح مجيد الهيتي ،ثقافة الفساد الاداري في العراق ،سلسلة دراسات اجتماعية (٤) مؤسسة مسارات ،المانيا ،٢٠١٢ ،ص١٨ .

المدراء وكبار الموظفين والمسؤلين المتنفذين من اصحاب جرائم ذي الياقات البيضاء أي من يستغلون الاوضاع بدون جهد او تضحيات (المنصبين من الخارج).

٢- الفساد العرضي : وهو البسيط غير المعقد ، وغالبا وغالبا ما يقوم به صغار الموظفين ، والإداريين وربما يكون هذا الفساد بشكل شخصي غير منظم او مرتبط باجندات خارجية ، ويتمثل بالرشوة الخفيفة ، او الاختلاس المحدود ، سرقة ممتلكات الدولة او استعمال تلك الممتلكات بشكل شخصي ، كاستعمال سيارات الدائرة او اجهزة الحاسوب وغيرها .

اما بالنسبة الى آليات الفساد الرئيسة:

ان الفساد له الياته التي تؤثر في نسيج المجتمع وسلوكيات الافراد ، مما يكون له الاثر السلبي على التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتخلفها ، لذا يتخذ الفساد انواعا وصورا عديدة يتجلى في احد منها او يجمع بين بعضها او جميعها وكما موضح في الجدول رقم (٢) الاتي :

جدول رقم (٢) يوضح أشكال ومظاهر (صور) الفساد الرئيسة .

١-الرشوة .	١٣-القتل .
٢-الاختلاس .	١٤-الكذب .
٣-الابتزاز .	١٥-استغلال الآخرين .
٤-المحسوبية والمحاباة .	١٦-السرقة .
٥-الاحتيال .	١٧-إساءة استغلال السلطة .
٦-الوساطة .	١٨-إساءة للأمانات .
٧-هدر المال العام .	١٩-استخدام المال العام لمصلحة حزب اوجهة ما .
٨-التهرب من الضرائب .	٢٠-الحصول على نسب (عمولة) من الاتفاقيات او العقود او المناقصات الرسمية .
٩-الصرف المبالغ فيه على مشاريع وهمية .	
١٠-تسريب المعلومات لخدمة مصالح خاصة .	٢١-تفضيل الأقارب والأصدقاء في التعيينات او العقود وغيرها .
١١-العمل بالرشا (الهدايا او البرطيل) .	٢٢- فرض ضرائب دون سند قانوني .
١٢-التلاعب بالأسعار والبيانات المالية .	

المصدر :ثائر محمود العاني ،الكلفة الاقتصادية والاجتماعية للفساد الوظيفي العراقي وانعكاساته على المستهلك ، المؤتمر العلمي الثاني ، جامعة بغداد ، مركز بحوث السوق ، ٢٠٠٦ ،ص٧١ . وكذلك :سالم محمد عبود ، ظاهرة الفساد الإداري والمالي : دراسة في إشكالية الإصلاح الإداري والتنمية ، جامعة بغداد ، ط٢ ، ٢٠١٠ ،ص٤٢ .

١- الرشوة (Bribery):

الرشوة تعني الاتفاق بين شخص وموظف في احد دوائر الدولة ، على فائدة او منفعة مقابل القيام بعمل ما او الامتناع عنه ، يدخل في اختصاص الموظف . بمعنى اخر الرشوة هي اعطاء او اخذ شيء ذي قيمة نتقدية او غير نقدية في اطار معاملة تتصف بالفساد ، وتقدم الرشى من اجل تجاوز القوانين واللوائح المعمول بها للحصول على حق لم يكن ليحصل عليه الفرد من دون تقديم الرشوة [٣٩] .

وينظر للرشوة بشكل عام بانها (مبالغ مالية اونسبة معينة من قيمة صفقة ما تقدم الى البعض من موظفي الحكومة الذين يحتلوا مكانه هامة تمكنهم من منح مزايا لايقرها القانون الى الجهة التي تقدم الرشوة [٤٠] . وهذا يعني ان الرشوة تعد اتجار الموظف في اعمال وظيفته او استغلالها او انتهاز ما يتصل بها من سلطة للاستفادة بغير حق عن طريق الاتفاق بين الموظف وصاحب المصلحة [٤١] .

٢- المحاباة والمحسوبية (favoritism nepotism) :

تتمثل المحاباة (الواسطة)والمحسوبية في استغلال السلطة للمحاباة ، او الميل لجهة ما نحو يتعارض مع القوانين ، ويرى البعض ان المحسوبية تنشأ نتيجة ميل فطري في الانسان الى تفضيل افراد الاسرة او الاقارب كما ذكر سابقا ، ويتمثل ذلك في اختيار الحكام لبعض افراد اسرهم او المقربين لهم لتولي المناصب المرموقة ، لاسيما الحساسة منها (قوى الامن الداخلي ، الدفاع والوزارات السيادية وغيرها) من دون ان يكونوا مؤهلين او ذو الخبرة او الكفاءة من اجل تامين استمرارهم بالسلطة وكسب الولاء لهم ، الامر الذي ينشأ بيئة او حاضنة للفساد [٤٢] .

٣- الاحتيال (frond) :

يعد الاحتيال جريمة تتضمن نوعا من الغش والخداع ، والاحتيال يعني : القيام بتزييف المعلومات وتشويه للحقائق لتحقيق منافع خاصة ، وتقوم عملية الاحتيال بين الافراد انفسهم،

---

[٣٩] – انطوان مسرة ، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد ،ندوة فكرية عن (الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية) ،مركز دراسات الوحدة العربية :بيروت ،٢٠٠٤ ،ص٤٧٦ –٤٧٧ .

[٤٠] – جمال ابراهيم الحيدري ، النماذج الاجرامية للفساد الاداري في قانون العقوبات العراقي ، ندوة علمية عن (الفساد الاداري ابعاده القانونية والسياسية والاقتصادية) بيت الحكمة ،بغداد ، ٢٠٠٩ ،ص١٥٩ .

[٤١] – اسلام اون لاين ، اعلام حر فساد اقل ،دراسة المانية ، برلين ، قدس برس ، نت ، ٢٠٠١ .

[٤٢] –كمال امين الوصال ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٢٧ .

وتتم بوساطة مسؤلين سياسي ناو موظفي الحكومة ، لاسيما اعضاء السلطة التنفيذية ، الامر الذي يصبح فيه جميع افراد المجتمع ضحية الاحتيال [٤٣] .

٤- الاختلاس (Embezzlement) :

يعني الاختلاس الاستيلاء على شيء ما له قيمة نقدية من قبل من يتولى ادارة هذا الشيء ، مثلا الاستيلاء على الاصول العامة لتحقيق منافع او مزايا خاصة ، غالبا لايستطيع المختلس الاستحواذ على شيء ما اذا لم يمتلك سلطة ادارة هذا الشيء ،والذي يرتبط بالسلطات ، وهذا الحال ينتج عنه عملية سلب منظم وواسع النطاق للمواد العامة ، بسبب استغلال الوظيفة والتصرف بالمال الموجود تحت حيازته وضمه الى ملكه الخاص او تسجيله باسم الموظف المختلس او باسم افراد عائلته لتضليل العدالة عن هذا النوع من الفساد [٤٤] .

المبحث الثاني : دراسة في الأسباب الرئيسة للفساد وأثاره في العراق .

لا يخفى على احد ان ثمة اتفاق على وجود نوعا ما من التشابه ما بين أسباب الفساد في العديد من دول عالم الجنوب والشمال معا ، واغلب هذه الأسباب يعود الى وجود أنظمة سياسية مستبدة في حكمها ، ووجود قوانين غامضة تفتقر الى الشفافية والعدالة في إدارتها ، فضلا عن الإجراءات ذات الإدارية المترهلة ، والشؤون الاقتصادية المبالغ في تنظيمها والافتقار الى الإبداع التكنولوجي ، ونقص آليات المحاسبة والتدقيق ، والكشف عن الفاسدين والمقصرين ، والعلاقات ذات الطابع السري مابين الحكومة وأرباب المصالح الخاصة .

وهنا يمكن تقسيم أسباب الفساد واثاره في العراق وفقا لما يأتي :

اولا: أسباب الفساد في العراق . تتحدد أسباب الفساد بالآتية :

١-أسباب سياسية ٢- أسباب اقتصادية ٣-أسباب اجتماعية

٤-أسباب إدارية وتنظيمية ٥-أسباب أخرى.

١-الأسباب السياسية: من ابرز الأسباب السياسية التي ادت الى تفشي ظاهرة الفساد بمختلف صوره ، هو ضعف الحكومات العراقية المتعاقبة وتواطؤها مع المقصرين (الفاسدين) بالرغم من حصول انتخابات دورية وتشكيل حكومات جديدة ، الا ان حالات الفساد في تفاقم ، ومرجع ذلك ايضا في ضعف حكم القانون وترهل الادارات وغياب القدوة السياسية ،

---

[٤٣] – كمال امين الوصال، المصدر السابق ،ص٣٢٩ .

[٤٤] – المصدر نفسه ،ص٣٢٨ .

فضلا على فساد التشريع والتنفيذ والقضاء معا، وفساد الاحزاب وتفشي البيروقراطية الحكومية ،وغياب الضوابط لحماية المال العام ، وصيانة اقتصاد البلد من السرقات او التدخلات غير القانونية ، وضعف الممارسة الديمقراطية الوطنية [٤٥] . لذلك يعد الفساد من اكثر الآفات انتشارا في دوائر الدولة العراقية بعد الاحتلال الامريكي والملاحظ ان هذه الحالة لم تكن وليدة الاحتلال بل بسبب تراكمات ما قبل الاحتلال الا انه ازدادت بشكل فاحش بعد التغيير السياسي عام ٢٠٠٣الذي سببه الاحتلال غير الشرعي (الفاسد) للعراق ، ولاسيما بعد اصدار السفير الامريكي (بول بريمر) قراره القاضي بحل الكيانات الأمنية والجيش العراقي وعدد من الوزارات ذات الصلة بالمؤسسات الأمنية ،قد ارتفعت نسبة الفساد والمتمثلة بزيادة نسبة البطالة من٣٠% قبل الاحتلال الى ٦٠% في صيف عام ٢٠٠٣[٤٦] . وتشير مصادر مهتمة بالشأن العراقي الى تسريح ٥٠٠ ألف شخص من الجيش العراقي لاسيما الدوائر الامنية السابقة فضلا الى ابعاد الالاف من دوائر الدولة العراقية المنحلة قد رفع نسبة البطالة الى ٨٠% مع أطلاق الآلاف من السجناء والمعتقلين في عهد النظام الأسبق وبعد انهيار ذلك النظام زادت نسب البطالة والفقر وتدهور الاوضاع الداخلية [٤٧] . وتشير تقديرات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي في إحصائياتها الصادرة عام ٢٠٠٦ وبداية ٢٠٠٧ الى ان معدل البطالة في العراق قد وصل الى ٥٣% وتعد هذه الظاهرة احد ابرز التوترات السياسية والاقتصادية بسبب أثارها السلبية على الواقع العراقي [٤٨] . وفي هذا الصدد يشير تقرير الفساد العالمي لعام ٢٠٠٥ –٢٠٠٦ عبر رئيس منظمة الشفافية الدولية (بيترايكن) ان اغلب الاموال التي تم انفاقها في عمليتي الشراء والبيع لم يتم إنفاقها على مشاريع الأعمار بل تم صرفها في مشاريع لاتمت بصلة بأعمار العراق [٤٩] .

---

[٤٥] – بشرى محمد سامي وحاكم محسن محمد ، الفساد الاداري والمالي واثاره الاقتصادية والاجتماعية في العراق ، مجلة المستقبل العربي:بيروت،العدد٤٠٦،٢٠١٣١،ص٨١.وكذلك جمال ابراهيم الحيدري،مصدر سبق ذكره ،ص١٦٢.

[٤٦] –فيلبس بينيس واخرون ،دفع الثمن : النفقات المتصاعدة للحرب على العراق ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ٣٠٦ ، ٢٠٠٤ ، ص ١١٣.

[٤٧] – كاظم المقدادي ،التاثيرات الصحية والبيئية للحرب على العراق ، مجلة المستقبل العربي ،بيروت ، العدد٣٠٦ ،٢٠٠٤ ،ص٣٦ .

[٤٨] – تقديرات البطالة في العراق ، شبكة المعلومات الدولية الانترنت www.sabah.com

[٤٩] – البيان الصحفي لرئيس منظمة الشفافية الدولية (بيتر ايكن) شبكة المعلومات الدولية الانترنت www.transparency.org .

من جهة اخرى فقد أنفقت سلطة الائتلاف المؤقتة وقتئذ قرابة عشرين مليون دولار من الأموال العراقية بصورة فوضوية غير مشروعة ،بسبب ترك المال العراقي السائب عرضة للسرقة والاحتيال والاختلاس من قبل الباحثين عن المال والسلطة وهذا ما أكده المفتش العام لسلطة الائتلاف المؤقتة في تلك المرحلة [٥٠] .

أما الفساد على مستوى الشركات ومنح التراخيص النفطية وغيرها فقد كان هو الأكبر والأكثر تأثيرا، فقد أشارت تقارير اقتصادية أمريكية إن شركة (كيلوج براوت اندروت) احد فروع شركة (هاليبرتون) المتخصصة في مجال النفط ، والتي يرأسها نائب الرئيس الأمريكي (ديك تشيني) تلقت عقودا بقيمة ٣.٢ مليلر دولار للعمل في برنامج اعادة اعمار العراق، كما جاءت شركة (بكتل كروب) والتي تاتي بالمرتبة الثانية بعد هاليبرتون، ايضا تلقت عقودا بقيمة مليار دولار وغيرها من صفقات العقود التي كانت سبب سرقة المال العراقي[٥١] من جانب.

ومن جانب اخر، كشفت صحيفة الاندبندنت البريطانية عن فضيحة مالية ، تتعلق باختلاس أكثر من مليار دولار أمريكي من وزارة الدفاع العراقية فترة الوزيرالاسبق (حازم الشعلان)[٥٢] ايضا الفساد في وزارة الكهرباء ، اذ أهدرت من خلال عقود مع شركات ودول اجنبية ما قيمة ٧ مليار دولار في سبيل تامين الطاقة الكهربائية ، وبعد مدة تبين ان المولدات التي اشتراها العراق غير صالحة لتجهيز الطاقة الكهربائية ، وبعد التحقق عن سبب ذلك لاسيما ما يتعلق بالمولدات ، اتضح ان التقصير من الجانب العراقي ، بحيث اتضح ان المصدر الأول لايتحمل المسؤولية عن أي تقصير في العقد المبرم بشان المولدات من حيث هي صالحة او غير صالحة للعمل لتجهيز الطاقة الكهربائية المطلوبة [٥٣] وغيرها من صور الفساد في مختلف الوزارات ودوائر الدولة العراقية . ومثلا بلغ حجم الميزانية العامة للعراق عام ٢٠١٢ تقريباً (١١٢ مليار دولار) وكذلك الحال لعام ٢٠١٣ تقريباً (١٣٠ مليار دولار) اما عام

---

٥٠ – ستيفن فيدلر وديمتري سيفا ستوبولو ، ماذا حدث لعشرين مليار دولار من الاموال العراقية ، مركز دراسات الوحدة العربية :بيروت ،العدد٣٢٥ ،٢٠٠٦ ،ص٩٠ .

٥١ – كرم عبد العزيز اصلان ، حصاد جهود اعادة اعمار العراق ،مجلة السياسة الدولية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية ،القاهرة ،العدد ١٦٤ ،٢٠٠٦ ،ص١٥٠ .

٥٢ – المصدر نفسه ،ص١٤٩ .

٥٣ – الفساد في وزارة الكهرباء، شبكة المعلومات الدولية الانترنت

www.incirag .com/Arabic/assified/ministry of electricity .

٢٠١٤ فقد بلغت الموازنة (١٥٠ مليار دولار)وهذه الارقام لسنة واحدة تعادل موازنة ٤الى ٦ دول من دول الجوار للعراق ،لذا بلغت الاموال التي صرفت منذ بداية الاحتلال الامريكي وحتى نهاية عام ٢٠١١ ما يقارب (٤٥٠) مليار دولار ، وبإضافة موازنة الاعوام الثلاثة (٢٠١٢– ٢٠١٣ – ٢٠١٤– ٢٠١٥) ليصبح الرقم اكثر من(٩٥٠مليار دولار) والأمر الاهم وهو الاسوء ، اين وكيف تم صرف هذه الارقام الخيالية ؟ وواقع العراق الملموس يشهد ويعيش حالة التردي في مختلف مجالاته . وفي نفس الاطار حصل تشريع القوانين او تم الاعتماد على قوانين سابقة تمهد للنهب والاحتيال على المال العام ، وبأساليب مخالفة للقوانين والتعاليم السماوية ، من خلال تمرير العديد من القوانين وفقاَ للمحاصصة السياسية، من خلال التنازل عن قوانين ارضاءاَ او تمريرها لصالح حزب او طرف اخر، اذ بات يحمل مبررات قانونية ضمن ما يسمى بالحصانات التي يحملها المتنفذ او الموظف القيادي (الكبير) في السلطة من خلال رفضه الاحالة الى القضاء وفقاً للمادة ١٣٦ فقرة (ب) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ (يذكر لاحقاَ) . مما اضحى العراق ممثلاً التسلسل ١٢٩ بين الدول الانظف في سلم الفساد بحسب (تقرير منظمة الشفافية العامة) ايضاَ جاء في (تقريرمستقل اخر) عد العراق ثالث اسوء بلد في مجال الفساد بعد الصومال وميانمار من بين ١٨٠ بلد .

والملاحظ إن تأسيس حكومات عراقية لاسيما بعد عام ٢٠٠٣ على أساس المحاصصة الطائفية السياسية والمذهبية والقومية وغيرها ، قد افرز الى شيوع الحزبية والفئوية في التعامل مع الكتل ذاتها وفي تعاملاتها مع الحكومة بشكل عام . كما ان قلة الوعي السياسي والثقافي وعدم معرفة آليات المساءلة والعدالة والنظم الانتخابية والإدارية، وفوق كل ذلك عدم وجود عوامل الكفاءة والخبرة لإدارة شؤون البلد، قد زاد من تفاقم الفساد السياسي بشكل خطير[٥٤].

وان ضعف وعدم استغلال القضاء كان سببا رئيسا في تفشي الفساد ، والمعلوم في معظم دول العالم المتقدم هناك استقلال ، القضاء عن سيطرة السلطة التنفيذية ، الامر الذي يعطي أبعادا سليمة تتمثل بالحكم الصالح ، وهذا يعني لابد من قضاء مستقل ونزيهة في الحكم يمارس واجبه بشكل عادل ويمتلك صلاحيات واسعة ورادعة يمارسها على عموم الشعب دون تمييز

---

٥٤ – الفساد والحكم ،الاسباب والعواقب والاصلاح ، ترجمة فؤاد سروجي ، الدار الاهلية للنشر ،عمان ،٢٠٠٣ ،ص٢٠٠ .

[٥٥] . الا ان ضعف الإجراءات القانونية في العراق وتخبط القضاء في تطبيق القانون على الفاسدين والكيل بمكيالين (المحسوبية) أنتج الى عدم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق الفاسدين ، بسبب هيمنة السلطة القائمة عليه ، وبسبب رفض المراجع والأحزاب السياسية والوزارات التي ينتمي اليها الفاسدين ، لذا لم يكن بمقدور القضاء اتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة بحق هؤلاء (الفاسدين) وتبعا لذلك تم إيقاف المتابعات لكثير من القضايا المحالة الى القضاء العراقي وبذلك أغلقت ملفاتهم مرجعين ذلك تطبيقا للمادة ١٣٦ فقرة (ب) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣لسنة ١٩٧١انفة الذكر، كما مبين في الجدولين رقم (٣) و(٤) والصادرين عن هيئة النزاهة[٥٦] .

الجدول رقم (٣) يوضح عدد القضايا المغلقة لعدم موافقة المرجع وفقا للمادة(١٣٦ فق ب) انفة الذكر مصنفا وفقا لجهة الانتساب .

الجهة	عدد القضايا	عدد المتهمين	عدد القضايا التي لم تحدد فيها قيمة الفساد	عدد القضايا التي حددت فيها قيمة الفساد	قيمة الفساد في الدعوى بالدينار
وزارة التربية	١٩	٢٨	١٥	٤	٢٨٠٨٧٢٠٠٠٠
وزارة العدل	٣	٣	٢	١	٢٥٠٠٠٠٠٠
وزارة الزراعة	١	١	١	٠	٠
وزارة الكهرباء	١٢	٢٤	١٠	٢	٩٠٤٠٠٠٠٠٠
وزارةالصناعة والمعادن	١١	٢٢	٧	٤	١٧٥٤٨٢٠٠٠
وزارة التجارة	١	٣	١	٠	٠
وزارة المالية	٧	١٣	٧	٠	٠
وزارة النفط	٤	٩	٤	٠	٠
وزارة البلديات والاشغال	١٠	١٧	٩	١	٦٤٠٩٠٣٦١٢
وزارة التعليم العالي	٩	٦	٩	٠	٠
وزارة الشباب والرياضة	٣	٩	٣	٠	٠
امانة بغداد	١	١	١	٠	٠

[٥٥] – علي زيد الزغبي وخلدون حسن النقيب ، الفساد والحكم الصالد في البلاد العربية ، دراسة حالة الكويت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،٢٠٠٤ ،ص٦١–٦٢ .

[٥٦] – هيئة النزاهة –التقرير السنوي لسنة ٢٠١٠ ، بغداد ، ٢٠١٠ ،ص١٨٦–١٨٧ .

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٢	٧	٢	٠	٠
وزارة الداخلية	١	١	١	٠	٠
ديوان الوقف الشيعي	٣	٥	٣	٠	٠
وزارة الصحة	٥	٧	٥	٠	٠
وزارة الاتصالات	٤	٧	٤	٠	٠
وزارة الدفاع	١	١	١	٠	٠
وزارة التخطيط	١	١	١	٠	٠
مجالس المحافظات	١	١	١	٠	٠
مجلس الوزراء	١	١	١	٠	٠
المفوضية العليا المستقلة	٢	٢	٢	٠	٠
مؤسسة السجناء	٣	٦	٣	٠	٠
هيئة المسائلة والعدالة	١	١	١	٠	٠
المجموع الكلي	١٠٦	١٧٦	٩٤	١٢	٤٥٥٤١٠٥٦١٢

المصدر: هيئة النزاهة ، التقرير السنوي لسنة ٢٠١٠ ،ص ١٨٧–١٨٨ .

الجدول رقم (٤) يوضح عدد القضايا المغلقة لعدم موافقة المرجع وفقا (للمادة ٣٦ / فق ب) مصنفا حسب المحافظات.

اسم المكتب	عدد القضايا	عدد المتهمين	عدد القضايا التي لم تحدد فيها قيمة الفساد	عدد القضايا التي حددت قيمة الفساد فيها	قيمة الفساد في الدعوى بالدينار
بغداد /الرصافة	٦	١١	٣	٣	١٣٣٣٧٨٢٠٠٠
بغداد الكرخ	٩	١٧	٩	–	–
البصرة	٦	١٦	٤	٢	٩٠٤٠٠٠٠٠٠

نينوى	١١	١٦	١١	–	–
النجف	٨	٩	٨	–	–
القادسية	١٠	١٤	١٠	–	–
ديالى	٢	٦	–	٢	٦٤٢٨٢٢٦١٢
بابل	٩	٩	٦	٣	١٤٨٥٠٠٠٠٠
ذي قار	٧	١٣	٧	–	–
كركوك	١	١	–	١	٢٥٠٠٠٠٠٠
الانبار	١١	١١	١١	–	–
واسط	١٣	٢٩	١٢	–	–
ميسان	٥	١٢	٥	–	–
كربلاء	٤	٤	٤	–	–
المثنى	٣	٣	٣	–	–
صلاح الدين	١	٥	–	١	١٥٠٠٠٠٠٠٠
المجموع	١٠٦	١٧٦	٩٤	١٢	٤٥٥٤١٠٥٦١٢

المصدر : هيئة النزاهة التقرير السنوي لسنة ٢٠١٠ ،ص١٨٦ .

الامر الخطير ايضا لارتفاع نسبة الفساد في العراق بعد عام ٢٠٠٣ في صدور قانون العفو عن قضايا الفساد اداريا وماليا والذي سبب في ارتكاب جرائم الفساد بكل اشكالها ، كما موضح في الجدول رقم (٥) والقضايا المشمولة بقانون العفو مصنفة وفقا للمحافظات ولجهة الانتساب ، وهنا يتضح ايضا حجم الفساد في العراق بعد الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣ [٥٧] .

جدول رقم (٥) يوضح عدد القضايا المشمولة بقانون العفو مصنفة وفقا للمحافظات .

اسم المكتب	العدد الكلي للقضايا	عدد المتهمين	عدد القضايا التي لم تحدد فيها اقيام الفساد	عدد القضايا التي حددت فيها قيمة الفساد	قيمة الفساد في الدعوى بالدينار العراقي
الرصافة	١٢	١١	١	١	١٠٥٠٠٠٠٠
البصرة	٢٧	٣٧٨	٣٠	٧	٤٧٨٥٧٦٦٧٧٦
الكرخ	٦	٩	٥	١	١٤٠٠٠٠٠٠
نينوى	٢٣	٢٦	١٨	٥	٧٠٠٠٠٠
النجف	١١	١٦	١١	–	–

[٥٧] – هيئة النزاهة،المصدر السابق ،ص١٨٢–١٨٤ .

القادسية	٣٠	٤٥	٢٣	٧	٧٥٣٤٨١٧٥٤
ديالى	٣	٧	٢	١	٤٣١٣١٩٠٠٠
بابل	٨٦	١٥١	٨٦	–	–
ذي قار	١٦	٤٦	١٦	–	–
كركوك	١٥	٢٣	١	١٤	٦٣٠٦٤٠٠٠٠
الانبار	١١	٩	١١	–	–
واسط	١٤	٢٩	١٤	–	–
ميسان	٢٨	٩٩	٢٨	–	–
كربلاء	٤	٥	٤	–	–
المثنى	٧	١٤	٤	٣	١٨٧٠٠٠٠٠٠

المصدر:هيئة النزاهة ،التقرير السنوي لسنة ٢٠١٠ ،ص١٨٢ .

وفقا لذلك تجنب العديد من القضاة اتخاذ القرارات القانونية بحق مرتكبي جرائم الفساد والارهاب خوفا من التهديد والقتل وهذا ماحصل بالحقيقة بعد التغيير السياسي ٢٠٠٣ ، وكمايوضح ذلك بالجدول رقم (٣ و ٤) انف الذكر نماذج من عمليات ضبط جرائم مشهودة وبعض حالات فساد [٥٨] . وهنا تكمن خطورة الفساد السياسي في انه ليس مجرد خرق او تجاوز لبعض القوانين او انحراف عن القواعد المهنية ، بل يتعدى ذلك الى التدخل الخطير في وضع السياسات العامة وصياغة التشريعات والقوانين على نحو يحقق مصالح الفئة الحاكمة ومريدوها ، وهذا انعكس سلبا على مصلحة الشعب [٥٩] .

وفقا لما تقدم وصل حال الفساد في العراق باتجاه شيوع ثقافة الفساد في الحياة العامة بشكل متسارع وهذا ما يوضحه الشكل رقم (٢) التالي :

[٥٨] – هيئة النزاهة ،المصدر السابق ،ص٣٣–٤١ .

[٥٩] – كمال امين الوصال ،مصدر سبق ذكره ،ص٣٣٠ .

الشكل رقم (٢) يوضح دورة الفساد

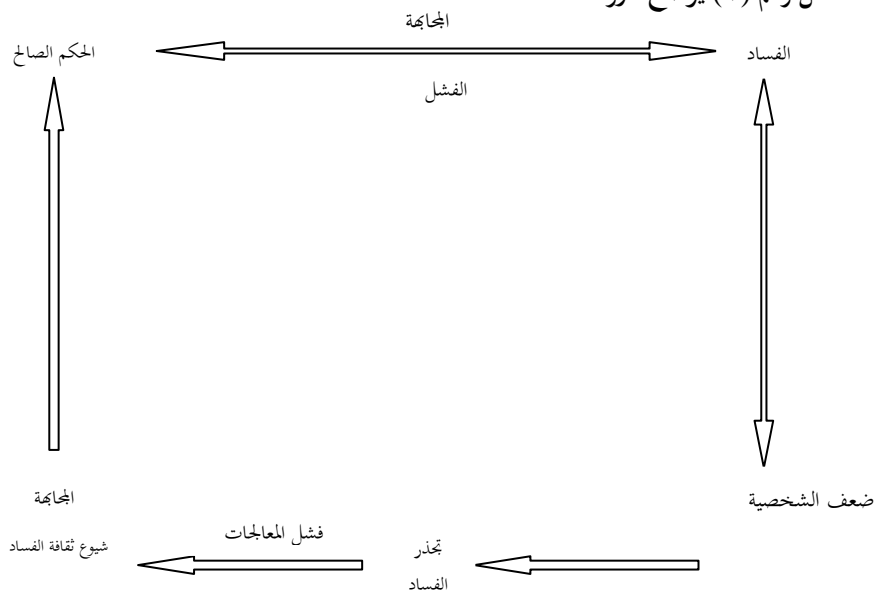

المصدر : خضر عباس عطوان ، دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد ، المؤتمر العلمي السنوي ٢٠٠٨ ، هيئة النزاهة ٢٠٠٨ ص .٢٠٢

٢–الأسباب الاقتصادية : يمكن النظر للفساد كسلعة ذات طلب وعرض ، بمعنى ان الطلب على هذه السلعة يكون مصدره الأفراد والمؤسسات التي تسعى الى التحايل على القوانين والتشريعات لتحقيق مصالحها الخاصة ، بطريقة غير مشروعة ، لذا فان عرض هذه السلعة يأتي من اؤلئك الأفراد موظفي الحكومة بصورة رئيسة والذين يتمتعون بمزايا خاصة وسلطة اتخاذ القرار والتي تمكنهم من منح الأفراد ومؤسسات حقوق لايمكن تحقيقها بالقانون [٦٠] . وهنا يظهر الفساد نتيجة الإخلال بالقوانين في توزيع ثروات البلد بشكل عادل ، فضلا على سوء الأوضاع المعيشية وتردي الاوضاع الاقتصادية للعراق ، متمثلة في عدم العدالة في منح الرواتب والأجور اليومية مقابل ارتفاع تكاليف المعيشة ، مما أنتج مجتمعا غارق بالعوز والفقر وارتفاع معدلات البطالة والناتجة عن تراجع التنمية للاقتصاد العراقي في مختلف قطاعاته الزراعية والصناعية والخدمية ...الخ .

٦٠ – المصدر نفسه ، ص ٣٣١ .

ورغم مرور احد عشر سنة على عملية التغيير السياسي (منذ الاحتلال الامريكي ٢٠٠٣) لازال الاقتصاد العراقي في حالة تخلف وتراجع بل في حالة تبعية للبضاعة الأجنبية ، ويرجع ذلك الى الصراع والتشظي المستمر بين الكتل الماسكة للسلطة والهادفة الى تحقيق مزايا ومكتسبات خاصة بعيدا عن المصلحة العامة . والتي أنتجت بيئة ملائمة للفساد وأفرزت فئتين:

ا–فئة فاحشة الثراء.

ب–فئة محرومة في المجتمع تبحث عن سبل العيش والبقاء .

وفقا لما تقدم فقد حدد أبراهام ماسلو (a.muslow) عالم النفس الإنساني ، سلم هرمي لأولويات حاجات الانسان الرئيسة في خمس أنظمة أساسية مرتبة في شكل هرمي كما مبين بالشكل رقم (٣) ، وهذه الحاجيات لابد من توفرها للإنسان لاجل ان يشبعها وتستمر حياته وتحقق رغباته ومصالحه ، واذا حصل عدم اشباع هذه الحاجات نتيجة عدم توفر المال يضطر البعض الى ارتكاب خط الفساد لتحقيق غاياته ، لكن البعض يبتعد عن سلوك الفساد بسبب التزامه الأخلاقي والقيمي ، مما يجعله محصن نفسه عن ارتكاب جريمة الفساد [٦١] .ومن الجدير بالذكر ان الحصار الاقتصادي الذي فرض على الشعب العراقي والذي لاتزال اثارة شاهدة ومؤثرة في مداخل الموظفين في الحكومة العراقية ، اذ اتخذت إجراءات ضغط الأجور الحقيقية والحفاظ على النمو في الرواتب الاسمية بمعدل يقل عن معدلات التضخم ، علما ان مجموع واردات النفط لم يتجاوز خلال الفترة السابقة للاحتلال مبلغ (٧–١٠) مليار دولار ، وكانت مخصصة للبطاقة التموينية ، فضلا عن تصدير كميات من النفط سرا لم يسجل باسم الدولة وذلك يتم صرفه للقصور الرئاسية والحاشية للنظام الأسبق ، ولكن الفساد الذي حصل في تلك المرحلة لم يصل الى ما وصل إليه من نسب هائلة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وما بعدها[٦٢].

---

[٦١]–مظهر جواد احمد ، المصدرالسابق ،ص١٤٣–١٤٤ .

[٦٢] – بشرى محمد سالم وحاكم محسن محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٠ .

الشكل رقم (٣) يوضح هرم ماسلو للحاجيات الإنسانية .

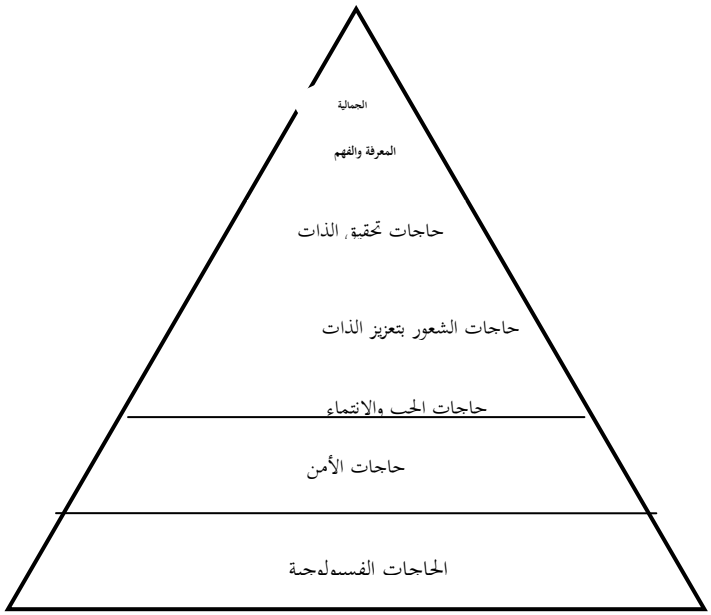

المصدر : مظهر جواد احمد ،الدوافع النفسية للفساد ،حلقة دراسية عن الفساد الوظيفي والسياسي ،مكتب القائد العام للقوات المسلحة ،بغداد ،٢٠٠٩ ،ص.١٤٣

٣-الأسباب الاجتماعية : إن الفساد هنا ما هو الا نتيجة لانهيار لمنظومة القيم الأخلاقية للشعوب والذي تتمثل بالتقاليد والعادات والمثل الاجتماعية الموروثة ، واستبدالها بأطر قيمية منحرفة (هشة) بعيدة عن القيم والمبادئ الموروثة الصحيحة والثابتة في المجتمع .

وهذا يعني ان اهتزازا قد حصل في التركيبة المجتمعية ، بسبب سياسات الأنظمة الاستبدادية التي تعاقبت على حكم العراق ، فضلا على الحروب والحصار الاقتصادي والتدخلات والاحتلال الأجنبي . كل ذلك أنتج الانتماءات العشائرية والطائفية والقومية والقلق الناجم عن عدم الاستقرار في كافة مفاصل الدولة ، والذي كان كحاضنة مشجعة للفساد بكل اشكاله (الرشوة والمحسوبية والاختلاس... الخ) لذا أصبحت هذه الحالة منتشرة في العراق لاسيما بعد الاحتلال الأمريكي ٢٠٠٣ والذي يعد المحفز والمحرك لتلك الآفة (الفساد) ،اذ أصبحت الحياة الاجتماعية تتقبلها ولا تعدها عيبا وعار او فسادا بل يتم البحث عن المبررات لاستمرارها مثلا (الغاية تبرر الوسيلة) ووفق المثل القائل (إلي عنده قرش يساوي قرش) ، من اجل تسيير الحياة وتحقيق المصالح الخاصة مهما كانت الأسباب والنتائج ، وهكذا فان المجتمع العراقي تعرض في مراحل مختلفة من حياته الى ضربات موجعة استهدفت منظومته

القيمية وهددت نسيجه الاجتماعي مما نجم عنها تخلخل بنيوي (أخلاقي) اضعف مبدأ الحلال والحرام عند الكثير من المسؤولين والأفراد ،وكان تأثيرهم واضح وكبير على وضع العراق السياسي والاجتماعي والاقتصادي .

٤– الأسباب الإدارية والتنظيمية : إن من أسباب الفساد في العراق ما يرجع إلى البنية الإدارية والتنظيمية والتي تتناسب طرديا مع الفساد ، فكلما اتسمت البنية الإدارية والتنظيمية بمستوى عالي من الوعي الثقافي والوطني كلما كانت أكثر حصانة ومنعة من ظواهر الفساد بمختلف صنوفه ومسمياته ، وعكس ذلك ، كلما اتسمت البنية الإدارية بضعف الروح الوطنية والوعي الثقافي الحقيقي ادى ذلك إلى بروز وتفشي ظاهرة الفساد ممثلة بالاتي [٦٣]:

ا–ضعف القيادات الإدارية وعدم نزاهتها في المجالات الإدارية والتنظيمية .

ب–تشابك الاختصاصات التنظيمية للوحدات الإدارية وعدم تحديد الاختصاصات الوظيفية .

ت–الترهل الإداري واعتماد المحسوبية في العمل وقلة الاعتماد على الكفاءات وغياب المعايير .

ث–ضعف الدور الحكومي وإهمال الجانب الرقابي الوطني .

ج–عدم وضوح التعليمات وغموض التشريعات وتعددها او عدم العمل بها .

ح–عدم وجود إستراتيجية واضحة ومبنية على رؤية وطنية تخدم الجميع .

خ–أطلاق المال العام في ظل فراغ قانوني ودستوري .

د–الفراغ الأمني وحالات الابتزاز الصادرة من كثير من منتسبي أجهزة الدولة ، وهذا ناتج عن ضعف السلطة المركزية ،وتعدد مراكز القوى السياسية والحزبية والدينية والطائفية .الخ ، وانتشار المجاميع المسلحة الخارجة عن القانون .

ذ– عدم تشخيص الأخطاء من اجل علاجها بوقتها المحدد،والاعتماد على الفردية والشخصانية في اتخاذ القرار مما أنتج سوء استغلال الوظيفة العامة .

ر– سوء توزيع المسؤوليات والمناصب الإدارية لاسيما منها المهمة منها (وزارة الدفاع والداخلية والخارجية).

ز– سوء تقويم أداء الإفراد والمؤسسات في دوائر الدولة عامة .

---

[٦٣] ––ثامر العامري ، جدلية العلاقة بين الفساد الاداري والفساد السياسي ، ندوة علمية عن الفساد الاداري ابعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بيت الحكمة ،بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص٦٥–٦٦ .

٥- أسباب أخرى تتضمن الآتي :

ا-التخلف البنيوي في الهياكل المخصصة لإدارة اقتصاد العراق لاسيما في القطاع النفطي والخدمي والاستثمار فضلا على التخلف التكنولوجي .

ب- ضعف المواطنة بسبب الانتماءات والولاءات العشائرية والطائفية بعيدا عن الولاء للوطن.

ت- ضعف دور وسائل الأعلام الحقيقي ومنظمات المجتمع المدني في الحد من هيمنة السلطة التنفيذية وعدم قدرتها على وقف وفضح مظاهر الفساد في العراق .

ثانيا : الآثار الناتجة عن ظاهرة الفساد في العراق .

إن ظاهرة الفساد بأبعادها وإشكالها المختلفة تترك جملة من التأثيرات المعقدة والمتشابكة ، وتتجلى فيما يلي :

١-يؤثر الفساد على طبيعة العملية السياسية والأهداف النبيلة التي جاءت من اجلها والبحث عن مجتمع تسوده العدالة والمبادئ والقيم الصحيحة[٦٤] .

٢- يؤدي الفساد الى تعميق الصراعات السياسية على السلطة ، في ظل الانقسامات الحادة للمشاركين في العملية السياسية ، حول القضايا الجوهرية ، مما يرسم حالة من الاخفاق السياسي وتعثر في استقرار وتنمية البلد ، وقد يصل الحال الى تعطيل القانون وعدم مراعاة القرارات التنظيمية لدوائر الدولة ومؤسساتها مما عرض النظام السياسي الحالي الى العديد من الازمات وإشكاليات عدم الاستقرار السياسي .وفقدان المقدرة على مواجهة ظواهر الفساد والارهاب ، الامر الذي عقد المشهدالسياسي وإيجاد الحل لجميع الأزمات ، بل حصل ترسيخ التناقضات بدل من حلها ، لاسيما ان العملية السياسية قد رسخت فيها المحاصصة الطائفية والعرقية ، في إدارة البلد وتمويل الأحزاب المشاركة في الحملات الانتخابية ، هذا الحال انتج ثقافة الفساد والتي تأخذ بنظر الاعتبار واقع وخصوصية المجتمع العراقي ووعيه وما يترتب بهذا من مدركات ثقافية ودينية وحضارية [٦٥] .

٣- ينتج عن الفساد في تحويل الانتخابات الى وسيلة او سلم لوصول الفاسدين الى مواقع متقدمة في السلطة ، بمعنى صعود فئة من المتسلطين والفاسدين كانهم القدوة الحسنة

---

[٦٤] – مصطفى كامل السيد، العوامل والاثار السياسية للفساد، نوة علمية عن (الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية)، مركز دراسات الوحدة العربية :بيروت، ٢٠٠٤، ص٢٨٥ .

[٦٥] – نضلةاحمد الجبوري، تداعيات الفساد الاداري على الواقع السياسي العراقي ، ندوة علمية (الفساد الاداري ابعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية) بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص٥٠.

والصفوة التي يعتمد عليها في أدارة البلد في حين يعد وجودها فسادا لمقدرات البلد ، وهدف هؤلاء ضمان حماية إعمالهم الفاسدة وزيادة مدخولاتهم غير المشروعة .

٤- عرقلة النمو وزيادة الفقر والجهل والعجز عن مساعدة المحتاجين هذا الحال يتطلب تحويل الموارد العامة الى أنشطة تصب في مجال تعزيز النمو كالزامية التعليم والرعاية الصحية الاولية ، الا ان هذا المشروع لايتناسب وطموحات السياسيين الهادفين الى جمع اموال طائلة بطرق غير قانونية ، فهم غير قادرين على جمع الاموال الضخمة الا من مستويات مرتفعة ومن الطرق التي تتيح قدرا اكبر من الفساد كعمليات التهريب للنفط واثار العراق وصفقات الأسلحة من الخارج فضلا عن مشاريع الأعمار الكبرى ، لذا لايحتل الإنفاق لمصلحة الفقراء ادني مكانة في سلم أهداف بلدان الفساد .

٥- الحد من تقديم الخدمات او على الاقل التوزيع غير العادل لها ، وتردي نوعيتها او من الصعوبة الحصول عليها ، دون دفع رشوة (البرطيل) ، او باسلوب الواسطة والمحسوبية .

٦- تعطيل اسس الاقتصاد الحر القائم على المنافسة المشروعة (الشريفة) في تقديم افضل الخدمات والعروض والاسعار بين اشخاص القطاع سوا الطبيعين منهم او المعنويين (الشركات) لتفضيل من يتعامل مع المفسدين ، مما رسخ سلوكيات ومفاهيم سلبية مثل الانانية والمصلحة الخاصة .

٧- عزوف الدول المانحة عن تقديم الخدمات ، والمساعدات الانسانية والتنموية ، بسبب تفشي ظاهرة الفساد في العراق [٦٦].

٨- ينتج عن الفساد اثر مباشر في نوعية وحجم موارد الاستثمار الاجنبي ، ففي الوقت الذي تسعى فيه البلدان ومنها العراق الى استقطاب الخبرات والاستثمارات الاجنبية ، لما تتصف به تلك من المهارات والجودة ، يكون الفساد هنا قد اضعف التدفقات الاستثمارية وتم تعطيلها، كما اسهم قي تدني إنتاجية الضرائب وتراجع مؤشرات التنمية البشرية ، فضلا عن هروب المستثمرين العراقيين الى الخارج بسبب حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي للبلد وارتفاع مشاريع الاستثمارات نتيجة دفع ألرشي لسماسرة السلطة [٦٧] .

٩- من الاثار الناتجة عن الفساد هي الزيادة في التكاليف ، اذ ينقل عبئها الى طرف ثالث ، قد يكون المستهلك (الأفراد) او الاقتصاد الوطني (المال العام) فالمبالغ المدفوعة من قبل رجال

---

[٦٦] – رحيم حسن العكيلي ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٤-٨٥ .

[٦٧] – عبد الواحد مشعل ،الادارة ومخاطر الفساد الاداري والمالي اجتماعيا واقتصاديا ، ندوة علمية (الفساد الاداري ابعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ،بيت الحكمة ، بغداد ،٢٠٠٩ ،ص١٥ .

الإعمال او الشركات الى الموظف الحكومي المقصر مقابل تسهيل أعمالهم يتم نقا أعبائها عن طريق رفع الأسعار لتعويض الرشاوى المدفوعة ، وقد تتحملها ميزانية الدولة ، اذا كانت الحكومة هي من يشتري هذه السلعة ، وأحيانا قد يؤدي استيراد هذه السلعة الى زيادة الطلب على العملة الأجنبية ، وتخفيض قيمة العملة المحلية ، وبالنتيجة فان الاقتصاد الوطني سيتحمل تكاليف عبء هذا الفساد بمعنى ان ظاهرة الفساد أصبحت بمثابة ضريبة تفرض على المستهلك والاقتصاد الوطني ككل .

١٠- ان الفساد بالشكل المتفاقم في العراق ، أدى إلى تقليل إيرادات الخزينة العامة ، وتم إحرامها من موارد تحتاجها الدولة للإنفاق على التنمية ، والخدمات العامة وتطويرها .

١١- يؤثر الفساد على العدالة التوزيعية للدخل والثروات لصالح المحتكرين للسلطة والمقربين منهم ، الأمر الذي أنتج عن حرمان العراقيين من رغد العيش حتى من ابسط مقومات الحياة وبالنتيجة ازدادت الفوارق الطبقية في الدخل والثروات مما زاد من اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، مما أنتج تأثيرات سلبية على النسيج الاجتماعي والاستقرار السياسي في البلد، وهذا ما أنتج انتهاك واضح لحقوق الإنسان العراقي وحرمانه من ادنى حقوقه من الخدمات العمة والحؤول دون ممارستهم لحقوقهم السياسية بسبب عدم المساواة بين المواطنين ، نتيجة التفرقة الطائفية والمذهبية والقومية والمعاملة الخاصة لفئة دون أخرى ، الأمر الذي جعل المنظمات الدولية المعنية بالكشف ومراقبة الفساد تصنف العراق في سلم الفساد العالمي في المراكز المتقدمة لحالات الفساد كما مبين بالجدول رقم (٦) .

جدول رقم (٦)

يوضح ترتيب العراق في سلم الفساد العالمي للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٧

السنة	الترتيب	مجموعة الدول	المركزفي درجة الفساد
٢٠٠٣	١١٥	١٣٣	١٨
٢٠٠٤	١١٦	١٣٣	١٧
٢٠٠٥	١٣٠	١٤٦	١٦
٢٠٠٦	١٤١	١٥٥	١٤
٢٠٠٧	١٧٨	١٨٠	٣

الجدول : من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات وردت من : **transparency international organization** , **global corruption reports** (2003-2004-2005-2006-2007)**Pluto press**, **London** , **England**

نجد من الجدول ان مكانة العراق في سلم الفساد في حال تراجع من (١١٥ –١١٦ – ١٣٠ –١٤١–١٧٨) على التوالي هذا دليل على تعاظم وتفشي الفساد في البلد .

١٢– يؤثر الفساد على الثوابت الوطنية والمصالح الاقتصادية العامة ، ويشوش دورها في المجتمع ويشجع الدول والشركات الخارجية إلى الابتزاز واستخدام الأموال بطريقة غير قانونية لتحقيق أهداف غير مشروعة ، وهذا الحال سينتج عنه انعدام الثقة بين الشعب والسلطة ، مما يثير السخط وعدم الرضا الجماهيري والنقد المتكرر واللاذع للسلطات الحاكمة وبالوقت ينتج عن ذلك تقويض شرعية الدولة ومؤسساتها وكذلك إزالة القيم الأخلاقية المتضمنة الصدق والتسامح والألفة المندمجة وهذا ما يهدد سيادة وامن البلد [٦٨] .

١٣– يسبب الفساد إلى هدر المال وتزايد في حالات الفقر والبطالة كما يتضح من نسب بيانات الجدول رقم (٧) وهذه النسب أجبرت العديد منهم إلى قبول أية فرصة عمل حتى وان كانت بأقل الأجور ، اذ أصبحت البطالة الإجبارية هي النوع السائد في الاقتصاد العراقي وهذا ما افرز اثأر اجتماعية تمثلت بزيادة حالات الخطف والسرقة والجرائم المنظمة وغيرها من الآثار [٦٩] .

السنة	المعدل العام للبطالة	ذكور	اناث
٢٠٠٣	%١.٢٨	%٢.٣٠	%١٦
٢٠٠٤	%٣١	%٦.٢٣	%٥٣.٦
٢٠٠٥	%٩.٣٧	%٢.١٩	%١.١٤
٢٠٠٦	%٥٢	%١.٣٨	%٣.١٨
٢٠٠٧	%٦٢	%٤٨.١	%١٨.٥

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي –الجهاز المركزي للاحصاء –نتائج مسح التشغيل والبطالة .

المبحث الثالث :المعالجات المطروحة لمكافحة ظاهرة الفساد في العراق :

ولعل من نافلة القول ان هدف التصدي والقضاء على ظاهرة الفساد كليا يعد هدفا غير واقعي في ظل معطيات الوضع الذي يشهده العراق حاليا ، في حين الاجدى هو البحث عن الحد من مظاهر الفساد او العمل على التقليل من الفرص والمجاملات الى تؤدي الى وجوده ،

[٦٨] – نبيهة المحاسن ، اثار ظاهرة الفساد الاداري وسبل معالجته ، مجلة الملتقى ، بغداد ،العدد١٠ ،٢٠٠٨ ،ص٤٦ .

[٦٩] – وليد الحلي ،الفساد السياسي :نظرة في الاثار والحلول ، حلقة دراسية (الفساد الوظيفي والسياسي) مكتب القائد العام للقوات المسلحة ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص٢٨ –٣٩ .

والعمل الجاد والدؤوب على مكافحة السبل التي تضفي المقبولة والشرعية لمرض الفساد من بعض فئات المجتمع .

الاعتقاد السائد ان اهم جوانب معالجات الفساد تكمن في توفر الارادة السياسية من قبل السلطات العليا في العراق وعلى كافة المستويات ،من مؤسسات الدولة والاجهزة الرسمية والقطاع العام والخاص ...وغيرها .

والسؤال المطروح : هل العراق حاليا قادر على ايجاد برنامج عمل يمكنه من الحد من الفساد او التقليل من وجوده ؟

الواقع يشير الى انه لاتوجد معالجات سحرية سريعة تكبح جماح الفساد وتحد منه ، ولكن ثمة اجراءات عديدة ينبغي اعتمادها لمكافحة الفساد والتخفيف منه وفي مقدمتها الاتية :

١–محاربة الفقر والبطالة اللذان يعدان ابرز أسباب الفساد وتفشيه والسعي لتحقيق العدالة قدر المستطاع . وهذا يعني تهيئة الظروف الملائمة للشعب العراقي للعيش بكرامة ، وهذا يتطلب الاخذ ببعض الامور بنظر الاعتبار بالاتي :

أ–تشريع السلطة التشريعية قوانين تأخذ بنظرية الاجر الاجتماعي في تحديد رواتب الموظفين، ويكون ذلك من خلال اعتبار اقل راتب لأصغر موظف في الدولة يكفي لإعاشة عائلة متوسطة في ظل الظرف العراقي الحالي وكلا حسب الخدمة والخبرة وحجم المسؤولية الملقاة على عاتقه .

ب– ان لايكون هنالك فوارق مبالغ فيها في توزيع الرواتب والمناصب ، لان ذلك يؤدي الى الشعور بالغبن والتهميش ، وهذا واضح في رواتب الرئاسات الثلاث (رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ورئيس البرلمان في العراق) واعضاء الجمعية الوطنية والحكومات المحلية ،اذا ما قورنت برواتب بقية موظفي الحكومة الحال الذي يحفز الى الرشوة والاختلاس وسرقة المال العام والاساءة للوظيفة من قبل موظفي الدرجات الدنيا .

٢– إصلاح النفس (الذات) البشرية كأداة لمحاربة الفساد وصيانتها من جميع مظاهر الفساد وترويض النفس على طاعة ومخافة الله ومراقبة النفس البشرية عن ارتكاب المعاصي والفساد ويتم ذالك من خلال إشاعة ثقافة النزاهة بطرق عدة أبرزها الآتي :

أ–ترسيخ المدركات الأخلاقية والثقافية في أوساط المجتمع العراقي .

ب– تنمية المنظومة الاخلاقية (القيمية)والحضارية وبث روح المواطنة الصحيحة بين ابناء الشعب العراقي كافة .

ت– زيادة الوعي بمخاطر الفساد وتبعاته على مستقبل الشعب ، من خلال اشاعة دور المؤسسات التربوية والثقافية والاعلامية عبر وسائل التلفزيون والصحف والانترنت وغيرها .

٣–ان يكون للبرلمان العراقي دورا فاعلا في تحقيق الحكم الرشيد–من خلال تطبيق مفهوم الديمقراطية الحقيقية قولا وفعلا على ارض الواقع وان لايكون هدفها (الديمقراطية) الوصول الى السلطة حصرا ولكن لابد من توفر قدر معين من الحرية والتعبير –وهذه الحالة تفيد في تحديد حالات الفساد واعلانها امام الناس[٧٠].

لذا يجب ان تكون المؤسسات الحكومية عرضة للمحاسبة في أي وقت والمشاركة في اتخاذ قراراتها –كما تمارس السلطة التشريعية تفريغ شحنات الاحتقان الاجتماعي وضمان الصحة الفكرية للمجتمعات سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، وان تقوم بوظائفها التشريعية والرقابية بشكل يؤدي الى تقوية قيم الحكم الصالح من خلال الممارسات المتفق عليها وهي بالاتي :

ا–جلسات الاستماع . ب– إقرار الموازنة . ت –اصدر التقارير ث– استجواب الوزراء والمسؤلين في السلطة ج– تشكيل اللجان الخاصة ح– مراجعة الاتفاقيات خ– التهديد بسحب الثقة من الحكومة في حالات التقصير والجريمة الكبرى . وهنا لابد من اعتماد السلطة التشريعية الاسس الهامة في مواجهة الفساد بالاتي :

ا–العمل على اصدارالتشريعات المحكمة واكثرواقعية بحيث تقضي على مداخل ومخارج الفساد .

ب– تبني إستراتيجية واضحة المعالم في مكافحة الفساد – ويكون ذلك بأسلوبين :

–اعتماد وسائل معالجة الفساد كسياسة عامة في التشريعات كفرض اسلوب الشفافية ، على جميع دوائر الدولة العراقية دون استثناء ، والمعلوم ان علاقة الشفافية بالفساد علاقة عكسية، كلما زادت دور الشفافية في البلد كلما ارتفعت إمكانية الحد من مظاهر الفساد والسيطرة على أثاره الخطيرة [٧١] .

– اصدار القوانين اللازمة لتبني وسائل مكافحة الفساد كتشريع قانون حق الوصول الى المعلومات وفرض الشفافية .

---

[٧٠] – ثامر العامري ، مصدر سبق ذكره ،ص٦٦ .

[٧١] – اسماعيل الشطي ، الديمقراطية كالية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح ، ندوة فكرية عن الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، مركزدراسات الوحدة العربية :بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص٤٥٨ .

٣- اصدار قوانين تحرم وتجرم الفساد بجميع مظاهره لاسيما مادعت الى تجريمه اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لعام ٢٠٠٣ [٧٢] .

٤- تبني تخطيط يحد ويمنع من اعتماد النصوص التي تعطي حصانات قانونية لمرتكبي جرائم الفساد، مهما كانت مواقعهم في السلطة وطبيعة اعمالهم، والغاء جميع النصوص التي تعطي حصانات لاية جهة من ملاحقة القضاء العراقي، لاسيما حصانة الاباحة[٧٣]، فالحصانة الوظيفية ضرورة لتوفير الحماية القانونية للموظفين من الدعاوي الكيدية ،المرفوعة ضدهم على ان لايتم استغلال ذلك في حماية الفاسدين.

٥- الكشف عن الاثراء غير المشروع وتجريمه ،والطلب من كبار موظفي الدولة ان يقدمو بيانات كاملة عن اموالهم حال توليهم الوظيفة العامة وبعد انقطاع صلتهم بها وفقا لمبدا (من اين لك هذا؟).

٦- ملاحقة حالات الفساد جزائيا: وهي من اهم اجراءات مكافحة الفساد والحد من مظاهره، اذا احسن العمل بها واعتمد على الاسباب التي تصلح لتجنب نتائجه الخطيرة على حقوق الانسان وذلك يعتمد على مايلي[٧٤]:

ا-استيعاب النصوص العقابية في تجريم اكبر قدر ممكن من مظاهر الفساد سواء اكان سياسيا او اداريا او ماليا، الا ان التشريعات الحالية لاتضم جميع صور الفساد ، لاسيما ان العراق قد صادق على اتفاقية الامم المتحدة المار ذكرها، الا ان قانونه لايجرم الرشوة في اطار القطاع الخاص التي تدعو الاتفاقية المذكورة الى تجريمها ولايحرم الاثراء غير المشروع .

ب- كفاءة المحققين القائمين بملاحقة جرائم الفساد ، وقدرتهم على جمع الادلة بما يكفي لادانتهم من قبل المحاكم المختصة ، الا ان التحقيق في قضايا الفساد يودع الى ضباط الشرطة والى محققي هيئة النزاهة او المحققين التابعين لمجلس القضاء الاعلى ، واغلب هؤلاء لايتمتعون بالكفاءة والنزاهة بل اغلبهم تابعين الى جهات سياسية او حزبية تخل بتحقيق العدالة والحفاظ على المال العام ، ان القصد من التحقيق واصدار القوانين الرادعة ليس بالانتقام من المقصرين (الفاسدين) بقدر ماهو ردع اعمال الفساد والحد منه ، لذا يكون العمل في مجال مكافحة الفساد وعلى الاسس الاتية [٧٥] :

---

[٧٢] – رحيم حسن العكيلي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٠ .

[٧٣] – الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ ، المادة (٢٣ / ثانيا – أ) .

[٧٤] – نبيهة المحاسن ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٨ .

[٧٥] – رحيم حسن العكيلي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨٨ .

–ان تكون الجهات التحقيقية قادرة على منع الفاسدين واخافتهم من القيام بمثل هكذا اعمال فاسدة ، وبخلافه فان الفساد الذي تجلبه سيكون افدح من الفساد الذ تحاربه .

– ان لايكون شعار مكافحة الفساد للسلطات التحقيقية مبررا لانتهاك حقوق الانسان ومخالفة القوانين والتشهير بالمواطنين بلا حكم خلافا للقاعدة الدستورية (المتهم بريء حتى تثبت ادانته) بحكم قضائي ، لذا اصبح الان ما تجلبه تلك الانتهاكات من فساد واضرار اعظم ضررا مما تحققه تلك الاعمال من اثر في مكافحة الفساد .

٧–وضع الرجل المناسب في المكان المناسب : يتوجب اختيار الموظفين ولجميع دوائر الدولة على اسس صحيحة وبما يضمن وضع الشخص المناسب والنزيه ذو الخبرة والقدرة القيادية كاساس في الحكم في السلطة ووفقا للشروط الاتية .

أ–الكفاءة العلمية العالية . ب– التخصص في ميدان عمله (وظيفته) ت– الخبرة العلمية والعملية في مجال وظيفته ث– الحرص والاخلاص في وظيفته ، وهذا يعني ان يكون الاختيار لاسيما في القيادات العليا على اسس علمية وموضوعية وليس على اساس المحاصصة السياسية والطائفية والمحسوبية المتبعة الان .

٨–تفعيل دور منظمات الممجتمع المدني في مكافحة الفساد ،من خلال ترسيخ مفاهيم النزاهة والاستقامة في اداء الواجب ونشر الوعي بسلبيات مظاهر الفساد ، والانضباط السلوكي ، والافصاح عن الممارسات الفاسدة في الدولة بكل وضوح ، لذا فان مكافحة الفساد مشروع تكاملي بين الدولة والشعب ، وقد تكون الدولة ذاتها خاضعة لمافيا الفساد فيتطلب من الشعب الضغط على الحكومة بتغيير نهجها السياسي [٧٦] .

٩–التاكيد على دورالاعلام الوطني في مكافحة الفساد ، من خلال تخصيص برامج تحمل جوانب عدة تساهم في الحد من مشكلة الفساد بوسائل تتمثل بقيام الندوات والمؤتمرات التثقيفية بخواطر الفساد وفضح الممارسين له [٧٧] .

١٠–تنشيط دور المساءلة والعدالة : المساءلة تعني وضع كل من يتولى منصب امام مسؤلياته وايجاد نظم مراقبة لادائه الوظيفي ، لاسيمافي حال التقصير في الواجب او التخلف اداء الاخير ، وهذا يصح في الدول التي تعتمد على حكم القانون وفصل السلطات ووجود تمثيل

---

[٧٦] – المصدر نفسه ،ص٩١ .

[٧٧] – انطوان مسرة ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٨٣ .

سياسي حقيقي قائم على العدالة والشفافية ، فمن دون ترسيخ ذلك تصبح المساءلة والعدالة اداة مسيسة بيد السلطة التنفيذية لضرب الخصوم وعديمة الفاعلية في مكافحة ظاهرة الفساد.

١١-استقلالية القضاء ونزاهة وحيادية وكفاءة الجهاز القضائي في اداء دوره في الدولة العراقية على اتم وجه.

١٢-اعادة النظر بالحصانات الوظيفية التي يمارسها رؤساء الكتل والدوائر في حماية انفسهم وموظفيهم من المحاسبة ،وهنالك اصبحت مبالغة في توفير الحماية لموظفيهم مما يجعل ذلك عائق امام الجهود الرامية الى مكافحة مخاطر الفساد ، فالحصانه الوظيفية ضرورة لتوفير الحماية القانونية للموظفين من الدعاوي الكيدية المرفوعة ضدهم على ان لايتم استغلال ذلك في حماية الفاسدين ،لذا لابد من تحقيق التوازن بين ضرورة خضوع الموظفين لسيادة القانون ومساءلتهم عن الجرائم التي يرتكبوها كالرشى والاختلاس والابتزاز وغيرها وبين ضرورة توفير الحماية للموظفين النزيهين من الدعاوي الكيدية .

١٣-اعداد قائمة سوداء تتضمن اسماء الفاسدين بالاعتماد على طرق التدقيق وفضح اعمالهم الفاسدة [٧٨] .

١٤-اتباع الوسائل والطرق العلمية المتفدمة في حفظ الوثائق في اقراص مضغوطة وتوزيعها على اكثر من جهة واستحداث شعب في المؤسسات الحكومية خاصة لحفظ جميع البيانات والمستمسكات وكما معمول به في الدول .

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات

سعت الدراسة إلى تقديم تحليل موسع لأهم أسباب ظاهرة الفساد السياسي والإداري والمالي في العراق بعد التغيير السياسي ٢٠٠٣/٤/٩ وما تلاها من تغيرات وإحداث أضرت بالعراق وعلى كافة المستويات ، واتضح من الدراسة ان عدد من الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية أدت الى تفاقم تلك الآفة ، فضلا على ذلك ضعف القوانين وغياب الديمقراطية الحقيقية وعدم نزاهة القيادات النافذة في السلطة وغيرها من الأسباب .

ولذلك فان مكافحة الفساد تستوجب عدة خطوات تبدأ من لحظة الاعتراف بوجود مظاهر الفساد وتنتهي بوجود إرادة حقيقية فاعلة لعلاج تلك الافة الخطيرة ايضا وجود الإدراك الواعي لإبعاد مخاطرالفساد ووضع برامج تأخذ بنظر الاعتبار الظروف السياسية والاقتصادية

---

[٧٨] – بسام عبد الرحمن ، الشفافية والاعلام : البرلماني والسياسي :دراسة اعلامية برلمانية وسياسية منهجية ، دار اسامة للنشر والتوزيع ،الاردن –عمان ،٢٠١١ ،ص١٩٩-٢٩٩

والاجتماعية التي يمر بها العراق اليوم والتي أنتجت هذه الظاهرة وما سواها من الظواهر التي أرهقت الشعب العراقي كالإرهاب والانقسام الطائفي والعرقي وغيرها ، وعليه الإدراك لحقيقة الفساد يقتضي النظر اليه من عدة حقائق اهمها :

١–ان الفساد موجود ولايمكن استثناء مجتمع دون سواه ، الا ان الفرق يتمثل في مدى اتساع فجوة الفساد واثره في المجتمع وسبل التعامل معه .

٢–الحقيقة المتفق عليها – انه لايوجد بلد خال من الفساد انف الذكر، وهو قديم قدم بداية النشاط الإنساني على الارض ،فهناك دائما قدر من الفساد في بلد ،الا ان هذا لايعني عدم محاربته والحد من هذا القدر .

٣–ايضا المتفق عليه – انه لكل مجتمع خصوصية من حيث اسباب واشكال الفساد ،وهنا عدم اهمال العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الفساد، اذ ان اهمال هذه الآفة(الفساد) يعني الحكم بفشل محاربة تلك الظاهرة .

وهنالك عدد من الشروط لابد من توافرها لإنجاح أي جهود تسعى الى مكافحة الفساد بمختلف صوره واشكاله وهي بالاتي :

١–تشخيص افة الفساد على نحو صحيح ، بمعنى ان التشخيص الدقيق لاسباب ظاهرة الفساد يعد شرطا لنجاح الجهود الرامية للحد من تفاقم تلك الظاهرة .

٢–ان تفشي ظاهرة الفساد في أي مجتمع يتطلب وضع استراتيجية واضحة وشاملة للاصلاح، من اهم عناصرها مایاتي:

أ–الاصلاح السياسي :ويكون ذلك من خلال الاعتماد على مباديء الديمقراطية الحقيقية والمساءلة والعدالة وبث روح المواطنة بين جميع ابناء الشعب والابتعاد عن المحاصصة والمحسوبية وتطهير دوائر الدولة من الفاسدين والمنتفعين والجهلة ،انطلاقا من مبدأ العراق اولا –والعراق للعراقيين .

ب–الاصلاح الاقتصادي :الاسراع في بذل الجهود الرامية الى التنمية الاقتصادية والبشرية ، والقضاء على حالات الفقر والبطالة والاعتماد على الكفاءات المهنية والخبرات العلمية في العمل والتقييم الوظيفي .

ت–الاصلاح التشريعي والقضائي :تتمثل عناصر ذلك في تشريع اللوائح والقوانين الواضحة والبسيطة في التطبيق والعادلة في التنفيذ ولها الاستقلالية المطلقة في اتخاذ جميع التدابير التي تخدم العراق وشعبه .

ث–الإصلاح الاداري : الحال هنا يتمثل في رفع كفاءة الجهاز الاداري الحكومي ، وتفعيل اليات الرقابة والمساءلة ، والعمل على حشد طاقات جميع القوى الفاعلة في المجتمع من منظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام غير المسيس لجهة ما ، وكذلك انشاء كيانات مستقلة امكافحة الفساد تتوفر لها الامكانات البشرية الكفوءة والمادية والسلطة الوطنية لمواجهة العناصر الفاسدة ، ايا كان موقع هؤلاء الوظيفي في البلد .

الامر يتطلب توفر الارادة الوطنية الحقيقية للقيادات السياسية العليا في مكافحة الفساد، واهم ما في الامر ان تكون هذه القيادة اول ما تتصف بالنزاهة ، فكم من خطط واستراتيجيات وجدت لمكافحة الفساد الا نتائجها ظلت حبيسة الادراج ، اما لعدم نزاهة القيادات السياسية العليا، واما لعدم جديتها في مكافحة الفساد واما كلا السببين .

ونستنتج بانه أصبحت اكثر الإدارات الحكومية في العراق لاسيما العليا منها جل همها هو الانتفاع من مغريات الوظيفة والمنصب، وما يمكن ان يترتب عليهما من موارد مالية ضخمة ومخصصات منصب ورواتب تقاعدية ضخمة، والحط والترحال في البلدان الأجنبية والعربية، لذا اصبح المنصب ذاته هما وهدفا لمقتنصي الفرص وشغلهم الاهم وهذا هو الخطأ الفادح الذي وقعت فيه الحكومات المتعاقبة بعد الاحتلال الامريكي ٢٠٠٣، فالمشكلة (الفساد) مستمرة وزادت وتائرها، فقد تفشت ظاهرة الفساد السياسي والاداري وسوء استخدام المال العام والرشاوي في عموم اجهزة الدولة العراقية، مما اثر سلبا في مجريات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحال دون تقدم في الاصلاح والتصور في كافة المجالات، الامر الذي لم يعد بالامكان اثبات القدرات القيادية للشخص او السعي لخدمة العراق المعيار الاهم، بل اصبحت سمة القيادات العراقية هو اللهث وراء الاثراء الفاحش وجمع الاموال وتهريبها خارج العراق لشراء العمارات والعقارات في الدول الاخرى هو مايمكن لمسه في الواقع العراقي الحالي !ولما كانت ظاهرة الفساد دينامكية ومركبة في ان واحد ، فإجراءات مكافحتها ينبغي ان تشمل العديد من الجهات وليس جهة واحدة – حتى يتم تقليل التكلفة الاقتصادية والاجتماعية وغيرها لهذه الظاهرة . لذا توصلت الدراسة الى اهم التوصيات لمعالجة ظاهرة الفساد وهي بالاتي :

–تفعيل دور السلطة التشريعية في اداء مهامها على افضل وجهة .

-نزاهة السلطة التنفيذية ودورها في تحقيق الامن والاستقرار وترسيخ دورها العادل في توزيع الصلاحيات والادوار المؤسسية بكل شفافية وعدالة بين جميع شرائح ومكونات الشعب دون تمييز .

-استقلال القضاء ووضوح إجراءاته .

-تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الاعلام في رصد حالات الفساد .

- تطبيق القوانين الصارمة ، وتشجيع نظام المحاسبة ، وبنفس الوقت تقديم الحوافز المشجعة للمؤسسات والافراد التي لاتظهر فيها حالات فساد وغيرها من الاجراءات .

The conclusion and recommendations:

The study sought to provide an extensive analysis of the most important reasons for the phenomenon of political, administrative and financial corruption in Iraq after the political change in 09/04/2003, and the subsequent changes and events that have hurt iraq at all levels. It was evident from the study that the number of political, economic, social, cultural and administrative reasons that led to the aggravation of the lesion as well as the weakness of the laws and the absence of real democracy and lack of integrity of the influential leaders in power and other reasons. Therefore, the fight against corruption requires several steps starting from the moment of recognition of the existence of corruption and ending with the existence of an effective genuine will to treatment this serious lesion with a conscious awareness of the dimensions of the risks of corruption ,and to develop programs take into account the political, economic and social circumstances in Iraq today which produced this phenomenon and so forth phenomena that had exhausted the Iraqi people such as terrorism and the sectarian and ethnic division and others.